التعليم عن بعد

محتوى المقرر

التغير الاجتماعي

لـ د . فهد عبدالرحمن الخريف

IbtiHAlinO

للحصول على الملزمة من الإنترنت : Ibtihalino.blogspot.com

المحاضرة التعريفية

محتويات المقرر :

١. ماهية التغير الاجتماعي و آلياته و مصطلحاته.
٢. الدراسة الاجتماعية للتغير الاجتماعي.
٣. التغير الاجتماعي و التغير الثقافي.
٤. نظريات التغير الاجتماعي الكلاسيكية.
٥. نظريات التغير الاجتماعي المعاصرة.
٦. معوقات التغير الاجتماعي.
٧. التغير الاجتماعي في المملكة العربية السعودية

اهداف المقرر :

١. أن يتعرف الطلاب على ماهية التغير الاجتماعي و مصطلحاته .
٢. أن يدرك الطلاب العلاقات بين التغير الاجتماعي و التغير الثقافي.
٣. أن يفهم الطلاب علاقة التغير الاجتماعي بعملية التحديث و مدى تأثره بالتيارات الفكرية المعاصرة .
٤. أن يعدد الطلاب العوامل التي تؤدي إلي التغير الاجتماعي .
٥. أن يفهم الطلاب مفهوم النظام الاجتماعي .
٦. أن يتعرف الطالب على معوقات التغير الاجتماعي
٧. أن يدرك الطالب التغير في المجتمع السعودي في أكثر من مجال أو نظام.. الخ

المراجع و المصادر التعليمية :

المرجع الرئيس:

محمد الدقس، التغير الاجتماعي.

المراجع المساعدة:

١. فادية الجولاني، التغير الاجتماعي.
٢. أحمد زايد، التغير الاجتماعي.

المراجع و المصادر المساعدة :

١- المحاضرات المعدّة من أستاذ المقرر على برنامج العرض (PowerPoin) أو على برنامج (Word).
٢- الشبكة العنكبوتية (الانترنت)

الساعات المكتبية :

السبت	٦-٧ مساء
الثلاثاء	٨-٩ مساء
الجمعة	١-٢ ظهرا

البريد الإلكتروني: D.Fahadk@gmail.com

ماهية التغير الاجتماعي

مقدمة :

يعتبر التغير الاجتماعي Social Change ظاهرة اجتماعية مستمرة و ملازمة للمجتمعات منذ القديم ، سواء كانت تلك المجتمعات رعوية أم زراعية أم نامية أم متقدمة أم رسمالية أم اشتراكية... الخ.

و التغير الاجتماعي الذي يحدث في المجتمعات اليوم لم يعد كله تلقائيا دون توجيه واعٍ ، و إنما هو تغير مقصود و إرادي يتم وفق خطط مدروسة ، بل وتستحدث له مناهج و وسائل من أجل تحقيق التنمية بوجه عام .

كما أن المجتمع بطبيعته متغيّر ، حيث يأخذ من الجيل السابق جوانب ثقافية و يضيف عليها تمشيا مع واقعه الاجتماعي ، و متطلباته المستجدة.

ولكل تغير اجتماعي (مدى وسرعة و اتجاها) و بداية و نهاية ، غير أن كل ذلك يتوقف على طبيعة المجتمع .

وقد تنبه المفكرون إلى ظاهرة التغير و اعتبرها بعضهم (حقيقة الوجود) إلا ان نظرتهم كانت عامة لم تتنبه إلى القوانين التي تحكم هذا التغير، وهذا بخلاف نظرة

و تفكير علماء هذا الزمن (العصر الحديث) في التغير الاجتماعي حيث يحاولون توجيه التغير و التحكم فيه خاصة بعد الحربين العالميتين .

تعريف التغير الاجتماعي :

يعني التغير الاختلاف بين الحالتين القديمة و الحالة الجديدة أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن (بداية و نهاية) و حينما تضاف كلمة (الاجتماعي) يقصد به : التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التبدل والتحول الذي يطرأ جوانب المجتمع أو على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن .

و يعتبر التغير في ثقافة المجتمع نوعا من التغير الاجتماعي ، سواء كان ذلك التغير في جانبي الثقافة : المادي أو الفكري . و يشمل التغير الاجتماعي العديد من جوانب المجتمع : كأنماط العلاقة بين الأفراد و الجماعات و اختلاف الوظائف و الأدوار الاجتماعية وفي الأنظمة و القيم و العادات....الخ

تعريف التغير الاجتماعي عند بعض العلماء :

يكاد يجمع العديد من العلماء (جيرث ، ميلز ، جنزبيرج ، جي روشيه ، عاطف غيث .. الخ) على أن التغير الاجتماعي هو : التحول الذي يصيب البناء الاجتماعي في كله او في أي من أجزائه في الأدوار والنظم والوظائف الاجتماعية أو في الوحدات المكونة له في فترة محددة من الزمن و يمكن ملاحظته.

صفات التغير الاجتماعي عند (جي روشيه):

١. التغير الاجتماعي ظاهرة عامة ، تؤثر في أسلوب حياة أفراد المجتمع و أفكارهم.
٢. التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي بشكل عميق.
٣. يكون التغير الاجتماعي محددا بالزمن ، بمعنى ان له بداية و نهاية من أجل المقارنة بين الحالتين.
٤. يتصف التغير الاجتماعي بالاستمرارية و ذلك من أجل إدراكه و فهمه و معرفة أبعاده .
٥. التغير الاجتماعي قد يكون اتجاهه إيجابيا أو سلبيا .

أمثلة من التغيرات الاجتماعية في المجتمع : (التغير من النمط الإقطاعي في المجتمع إلى النمط الرأسمالي أو الاشتراكي و الأخلاق المرتبطة بكل منهم التغير من النظام الديكتاتوري إلى الديموقراطي أو الملكي أو في شكل الأسرة من ممتدة إلى نووية أو من وحدانية الزوجة إلى تعدد الزوجات ، التغير في الأدوار الاجتماعية و مراكز الأشخاص في مؤسسات المجتمع ، التغير في أساليب الحياة القديمة إلى أشكال حديثة ولها العديد من الأمثلة التي تتضح بالملاحظة و المقارنة في حالتين سابقة و حالية).

مصادر التغير الاجتماعي : للتغير الاجتماعي مصدرين هما :

١. **المصدر الداخلي :** الذي يكون نابعا من داخل النسق الاجتماعي و اطار المجتمع نفسه ، أي أنه يكون نتيجة للتفاعلات التي تتم داخل المجتمع .
٢. **المصدر الخارجي :** الذي يأتي من خارج المجتمع نتيجة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى.

آليات التغير الاجتماعي :

بطبيعة الحال سواء أكان مصدر التغير الاجتماعي من داخل المجتمع أم كان من خارجه فإن ذلك يقوم على آليات محددة هي:

١. **الاختراع و الاكتشاف** : فابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل ، كالكهرباء و السيارة أو إعادة تحسين كفاءة مخترعات قديمة كتحسين الالة البخارية و صناعة القطارات و الطائرات ، تؤدي إلى تغيرات ثقافية تتراكم و تؤدي إلى تغيرات اجتماعية.

كذلك الأمر بالنسبة للاكتشافات التي تعني معرفة أشياء كانت موجودة أصلا ، كاكتشاف القارة الأمريكية و راس الرجاء الصالح أو عناصر جديدة في الطبيعة... الخ ، ان الاكتشافات و الاختراعات هي تعبير عن حاجة إنسانية واجتماعية في المقام الأول .

٢. **الذكاء و البيئة الثقافية :** فالاختراعات و الاكتشافات تتطلب قدرا مرتفعا من الذكاء ، وقد يكون الذكاء موروثا أو مكتسبا و تلعب البيئة الثقافية و الاجتماعية دورا حاسما في تنمية الذكاء أو في تراجعه.

٣. **الانتشـــار :** لن يكتب للمخترعات النجاح ما لم تنتشر عند أفراد كثيرين من المجتمع و الانتشار يعني قبول التجديد من قبل أفراد المجتمع . و عملية القبول لا يمكن أن تأتي فجأة و إنما عبر مراحل معينة تتوقف سرعتها على ثقافة المجتمع و مدى فرض الانتشار أم تركة إراديا.

مصطلحات التغير الاجتماعي:

يعتبر مصطلح التغير الاجتماعي مصطلحا حديثا نسبيا بوصفة دراسة علمية ، و لكنه من حيث الاهتمام به و ملاحظته قديم قدم الإنسانية.

وقد كان يعني معاني عدة و مختلطا مع مصطلحات أخرى كـ : التقدم و التطور و النمو و التنمية..، حتى القرن (٢٠م) بحيث أصبح ذلك الخلط غير جائز فقد قامت دراسات علمية ، بحثت في ماهية التغير و عوامله و اتجاهاته.

و اذا تحدثنا عن سبب الخلط الحاصل قديما في مصطلحات التغير الاجتماعي فهو بسبب أن الدراسات القديمة قائمة على التفكير الفلسفي (غير العلمي) ولكنها شكلت إطارا مرجعيا و أرضية انطلقت منها الدراسات العلمية الراهنة.

وقد أخذت الدراسات الاجتماعية في التغير مسارا علميا بعد أن وضع (وليم أو جبرن) كتابه المعروف بالتغير الاجتماعي وذلك عام ١٩٢٢م . و بعد ذلك تتابعت الدراسات العلمية في مجال التغير الاجتماعي .

لقد كانت نظرة العلماء للتغير الاجتماعي حتى القرن(١٨م) نظرة تشاؤمية مبنية على الخوف من المستقبل ، و أن حالة المجتمعات في القديم أفضل من الحالة الراهنة. و بعدها أصبحت نظرة العلماء للتغير الاجتماعي نظرة علمية متفائلة . وكما قال سان سيمون (أن العصر الذهبي أمامنا وليس خلفنا)

و سنقوم في التالي بالتعرّف على بعض أشهر مصطلحات التغير الاجتماعي :

أولا : التقدم الاجتماعي : أُستخدم مصطلح التقدم الاجتماعي Social Progres في البداية باعتباره مرادفا لمصطلح التغير الاجتماعي . وقد اتضح ذلك في كتابات علماء كأوجست كونت و كوندرسيه و تيرجو وغيرهم .

و التقدم : يعني حركة تسير نحو الأهداف المنشودة و المقبولة أو الأهداف الموضوعية التي تنشد خيرا أو تنتهي إلى نفع. و ينطوي التقدم على مراحل ارتقائية ، أي أن كل مرحلة تكون أفضل من سابقتها. وهو يشير إلى انتقال المجتمع إلى مرحلة أفضل من حيث الثقافة و القدرة الإنتاجية و السيطرة على الطبيعة.

و يعرف التقدم بأنه : العملية التي تأخذ شكلا محددا و اتجاها واحدا و يتضمن توجيها واعيا مقصودا مخططا لعملية التغير.

هذا و تجدر الإشارة إلى أن مفهوم التقدم هو مفهوم (نسبي) أي أنه يختلف من مجتمع لآخر ومن ثقافة إلى أخرى . فما يعتبر تقدما اجتماعيا في مجتمع قد يكون تخلفا في مجتمع اخر ، خاصة فيما يتعلق بالجانب المعنوي من التغير الاجتماعي . ففكرة التقدم تتغير بتبدل الأحوال و الأزمنة ، وهي تحمل معنىً قيميا .

وقد بين (ويل ديورنت) ان الإنسانية خلال تقدمها الارتقائي مرت بمراحل هي: [النطق ، النار ، استئناس الحيوان ، الزراعة ، التنظيم الاجتماعي ، الأخلاق ، الآلات و الصناعة ، العلوم ، التربية .... الخ].

و تاريخيا تعتبر فكرة (التقدم) تعود إلى عصور قديمة جدا ، ولم تصبح موضوعا للبحث إلا في القرن (١٧م) مع ظهور الثورة الصناعية ، و تجمع المعرفة الإنسانية و تراكمها.

و تجمِع تعريفات التقدم على أنه تطور في الجوانب المادية و الفكرية في المجتمع و يحمل ، معنى قيميا و معياريا.

ثانيا: التطور الاجتماعي : ويعني التطور الاجتماعي Social Evolution النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة و متلاحقة ، تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة ، دون طفرات في التقدم و التطور.

وقد استخدم مفهوم التطور الاجتماعي بشكل واسع في العلوم الاجتماعية ، وفي علم الاجتماع بشكل خاص بعد ان وضع (داروين) كتابه المعروف بأصل الأنواع مبينا فيه أصول نظريته التطورية البيولوجية للكائنات الحية.

كما استخدم مفهوم التطور كل من هربرت سبنسر و تايلور. وقد رفض العديد من العلماء تماثل التطور بين الكائنات الحية و التطور الاجتماعي كـ (وليم أوجبرن و جوردون تشايلد و جوليان ستيورد) مؤكدين على ان التطور البيولوجي في الكائنات الحية هو : حتمي و يسير في خط مستقيم لا يمكن تخطيطه أو تسريعه أو تهدئته في حين التطور الاجتماعي أيضا حتمي ولكنه مخطط و سريع أو هادئ أو شامل أو جزئي ... الخ .

ثالثا: النمو الاجتماعي : يعني مصطلح النمو : عملية النضج التدريجي و المستمر للكائن الحي و زيادة حجمه الكلي أو أجزاؤه في سلسلة من المراحل الطبيعية ، ويتضمن ذلك النمو تغيرا كميا و كيفيا و غايته عملية النمو ذاتها.

و يتضمن مصطلح النمو كافة أشكال النمو سواء في الكفاية ام في التعقيد ام في القيمة و ينطبق ذلك على الأفراد و الجماعات.
و يختلف النمو عن التنمية في كونه تلقائيا بينما التنمية عملية إرادية مخططه. و يقترب مفهوم النمو من مفهوم التطور إلا انه لا يتطابق معه و عندما تضاف إلى مصطلح النمو كلمة اجتماعي Social Croissance يقصد به النمو الذي يتعلق بالمجتمع

وقد استخدم مصطلح النمو بمعان عدة في الفكر الحديث ، فيقال أحيانا مجتمعات نامية و مجتمعات اقل نموا أو اكثر نموا. وهناك شبه اتفاق في كم النمو ولكن هناك اختلاف في كيف النمو حيث يأخذ بعدا قيميا معياريا.

وفي هذا الصدد فمفهوم النمو لا يعبر إلا عن تغير في إيجابي أو تقدم مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام . أما الجزء الآخر من التغير وهو (النكوص) أو التخلف لا يشير اليه المفهوم .

لذا فعلماء الاجتماع يميلون إلى استخدام (النمو) في الجانب الاقتصادي الذي يمكن قياسه بدقة ، كالنمو في متوسط دخل الفرد.
وهناك من العلماء من جعل النمو ينطبق تماما على الكائن الحي و المجتمعات بنفس المفهوم ، وهذا خلط لا يمكن قبوله في هذا العصر.

الفرق بين النمو الاجتماعي و التغير الاجتماعي :

١. النمو زيادة ثابتة نسبيا و مستمرة وفي جانب واحد من جوانب الحياة . بينما التغير الاجتماعي فهو اشمل فقد يكون في البناء الاجتماعي أو في وحداته أو في الأدوار و النظام ...الخ

٢. النمو الاجتماعي فقط إيجابي و ثابت ، بينما التغير الاجتماعي قد يكون إيجابيا تقدميا وقد يكون تأخرا أو نكوصا . لذا فالتغير اشمل .
٣. النمو الاجتماعي بطئ و تدريجي و التغير قد يكون سريعا وفي شكل قفزات إلى الأمام أو إلى الخلف .
٤. النمو الاجتماعي يغلب عليه التغير الكمي و التغير الاجتماعي يغلب عليه التغير الكيفي .
٥. النمو عملية تلقائية لا دخل للإنسان بها ، بخلاف التغير فهو عملية مخططة هادفة إرادية .
٦. يسير النمو في خط مستقيم ، لذا يمكن التنبؤ بما سيؤول اليه. في حين ان التغير لا يكون في خط مستقيم دوما وقد يكون نكوصا و تأخرا .

و عليه فالتغير الاجتماعي أشمل و يعبر عن ديناميكية المجتمع ، أما النمو فيدخل غالبا في الدراسات الاقتصادية في المجتمع .

الدراسة الاجتماعية للتغير الاجتماعي

رابعا: التنمية الاجتماعية : تعرّف التنمية الاجتماعية Social Developpment بأنها : الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية و الهيكلية اللازمة لنمو المجتمع ، وذلك بزيادة قدرة افراده على استغلال الطاقة المتاحة الى اقصى حد ممكن ، لتحقيق قدر من الحرية و الرفاهية لهولاء الافراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي .

و تعرف بأنها : العملية التي يتم بموجبها اشباع حاجات الافراد عن طريق التعبئة المثلى لجهودهم.
و تشمل : تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي و دخول الافراد و الرفع من مستوى معيشتهم في نواحي عديدة كالتعليم و الصحة و الأسرة و تحقيق الرفاهية الاجتماعية بشكل عام.

ولا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية للترابط الوثيق بينهما.

ما لعلاقة بين التنمية الاجتماعية و التغير الاجتماعي:

١. أن مفهوم التنمية الاجتماعية هو أقرب المفاهيم السابقة (التقدم ، التطور ، النمو) الى التغير الاجتماعي.
٢. أن المفهوم الحديث للتغير الاجتماعي يتطابق مع مفهوم التنمية الاجتماعية ، وذلك الرجوع لمضامين المفهومين . و يزيد عليه بأن التغير الاجتماعي هو أشمل وقد يكون سلبا و إيجابا.

ملحوظات عامة على مصطلحات التغير الاجتماعي :

١. أن المفاهيم الاربعة (التقدم ، التطور ، النمو ، التنمية) كانت تستخدم في وقت سابق كمترادفات للتغير الاجتماعي.
٢. شاع استخدام أي من المفاهيم السابقة حسب مراحل تاريخية و علمية كانت سائدة.
٣. لم يبدأ التفريق بين تلك المفاهيم إلا في بداية القرن (٢٠م) بعد كتاب وليم أو جبرن « التغير الاجتماعي ».
٤. مفاهيم (التقدم ، التطور ، النمو) تحمل بعدا قيميا أخلاقيا ، فيحين أن مفهوم التغير الاجتماعي مفهوم موضوعي يصف الواقع الاجتماعي كما هو، وليس كما يجب ان يكون .

الدراسة الاجتماعية للتغير الاجتماعي :

ذكرنا قبلاً أن المفكرين اهتموا بدراسة التغير الاجتماعي مع بداية القرن (٢٠م) بأسلوب علمي، و اتضح أيضا أن السابقين كانت دراستهم للتغير الاجتماعي كان بأسلوب يغلب عليه التصور التاريخي الفلسفي ، و كانت النظريات تصاغ في ضوء مفاهيم التطور و التقدّم كما جاء عند (سبنسر و ابن خلدون و كونت).

لقد أثبت علماء الانثروبولوجيا أهمية الدراسة النظرية للتغير في المجتمع ، وذلك عندما رأوا أن المجتمعات البدائية ليست ثابتة كما كان يُعتقدُ من قبل ، بل هي في تغير مستمر. أي أن التغير حقيقة ملازمة للمجتمعات ، و تختلف تلك المجتمعات فقط في سرعة التغير و عمقه و اتجاهه ، وفي العوامل المؤدية إليه وقد بيّن عالم الاجتماع (أوجست كونت) أن موضوع علم الاجتماع أنما هو التغير الاجتماعي في المجتمع ، و قسّم حالتي المجتمع الى :

١) الديناميكا الاجتماعية : حالة تغير و حراك وحركة المجتمع .
٢) الاستاتيكا الاجتماعية : حالة ثبات و استقرار المجتمع (وهي حالة افتراضية)

و تعتبر النهضة العلمية التي حدثت بسبب الاختراعات و التوسع في القوانين و النظريات من الاسباب الرئيسية في تطور و تعميق دراسات التغير الاجتماعي و الاهتمام بها من جانب العلماء ، و ذلك من أجل الكشف عن المزيد من القوانين و النظريات التي تحكم الظاهرة الاجتماعية المتغيرة و المجتمع .

وقد تزايد الاهتمام بالتغير الاجتماعي في العصر الحديث عندما ظهرت الحاجة الى توجيه التغير لمصلحة الفرد و الجماعة و المجتمع . فتم العمل على ادراك عوامل التغير و التحكم بها و تخطيطه ، لمواجهة و معالجة الانحراف و التفكك الاجتماعي و السيطرة على الظواهر الاجتماعية.

و تتخذ الدراسات العلمية الحديثة و المستمرة للتغير ، تتخذ مداخل متنوعة في معالجة التغير الاجتماعي ، منها : مدخل التحليل البنائي التاريخي و مدخل التحليل الوظيفي و التحليل الامبيريقي ، وغيرها

صعوبة دراسة التغير الاجتماعي :

تأتي صعوبة دراسة التغير الاجتماعي من كون المجتمعات الانسانية لا تسير على و تيرة واحدة في تغيرها ، ولا بطريقة متشابهة مع بعضها ، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات الاخرى ، تلك الظروف التي تتعلق بنظامه الاجتماعي ، و بثقافته بوجه عام. فهناك المجتمع الزراعي و الصناعي و البدوي و الاشتراكي و الرأسمالي .... الخ ، و سرعة التغير و اتجاهه و عمقه تختلف باختلاف ماسبق.

كما أن العوامل التي تؤدي الى تغير المجتمعات عديدة ، منها العامل : (الديموجرافي و الايكولوجي و التكنولوجي و الاقتصادي ... الخ .

و تأتي صعوبة دراسة التغير الاجتماعي من مظهرين :

١. طبيعة الظاهرة الاجتماعية المدروسة.
٢. موقف الباحث - الدارس - من الظاهرة المدروسة.

و صعوبة دراسة الظاهرة الاجتماعية يعود للأسباب التالية:

١. تعقّد الظاهرة الاجتماعية : لتأثيرها وتأثرها بظواهر أخرى سياسية و اقتصادية...الخ ، بالإضافة الى ترابط الظاهرة الاجتماعية مع غيرها بشكل شديد فلا يفصل بينهما بسهولة.
٢. صعوبة اخضاع الظاهرة الاجتماعية للقياس الدقيق : وذلك لأنها متعلقة بمجتمع بشري متغير و متباين العواطف و الميول و الدوافع و الاستجابات للمؤثرات الخارجية.
٣. صعوبة اعادة اجراء التجربة مرة اخرى و الحصول على نفس النتيجة : لان الظاهرة قد تكون تغيرت و تبدلت مما يصعب من أمر الوصول لقوانين و نظريات تحكمها.
٤. صعوبة حصر مجمل الفروض التي تعلل تغير الظاهرة الاجتماعية : و صعوبة الفصل بين تلك الفروض ، معرفة أيها هو الاساسي او الثانوي .

و صعوبة دراسة الظاهرة الاجتماعية بسبب موقف الباحث – الدارس - منها هو بسبب :

١. موقع الباحث من الظاهرة المدروسة : فالنظرة إليها تختلف من باحث لآخر ، بسبب موقع الباحث الملاحظ ، كما أن هناك نسبية في المكان و الزمان تؤثر على حكم الباحث للظاهرة.

٢. أيديولوجية الباحث التي تجعله يعطي أحكاما تتماشى مع أفكاره : بينما يجب على الباحث التزود بوسائل البحث العلمي ، كالموضوعية ، و أن يتجرد من عاطفته ، وعن إعطاء الأحكام المسبقة ، كل ذلك من أجل ادراك الظاهرة و تقديم نتائج صحيحة.

تفسير عملية التغير الاجتماعي :

تميل الحياة الاجتماعية و المواقف اليومية الى أن تكون نمطية متفق عليها حتى تدخل التجديدات في اطار الحياة الاجتماعية و الثقافية ، فحينها يحدث نوع من الاضطراب و الخلل في توازن النظام الاجتماعي ، ثم قد يحدث بعض التغيرات الاجتماعية.

و هناك من يرى أن المواقف الاجتماعية تتكون نتيجة لأربعة عوامل اساسية في كل تغير اجتماعي ، وهي : (البيئة الطبيعية و الجماعات الانسانية و الثقافة السائدة و المظاهر النفسية للأفراد) .

لذا فالتغير في أي من تلك العوامل السابقة ، قد يستدعي تغيرات توافقية في الانساق المرتبطة بالسلوك الاجتماعي .
و يرى (هربرت ليونبرجر) أن هناك سلسلة من المراحل يمر بها الفرد قبل أن يأخذ بالنمط المتغير(الجديد) وهي :

١/ مرحلة الاحساس : عند أول سماع أو معرفة بالموضوع الجديد.
٢/ مرحلة الاهتمام : وتكون بتجميع المعلومات حول الموضوع الجديد ، بغرض معرفة فائدته.
٣/ مرحلة التقييم : أي اختبار المعلومات عن الموضوع الجديد و تفسيرها و معرفة مدى ملائمتها من أجل الاخذ بها.
٤/ مرحلة المحاولة : أي اختبار وتجريب الفكرة و دراسة كيفية تطبيقها.
٥/ مرحلة التبني : أي قبول الموضوع الجديد و اعتماده ليأخذ مكانه في النمط السائد.

و يرى عاطف غيث أنه يمكن ملاحظة أربع مراحل في عملية التغير المضطردة هي :

أ- انتشار سمة أو عنصر جديد في المجتمع ، سواء كان اختراعا داخل الثقافة الواحدة أو مستعارا من ثقافة أخر بسبب الانتشار.
ب - حدوث خلخلة في السمات القديمة من قِبل السمات الجديدة أو صراع من أجل البقاء

حيث يبدأ العنصر الجديد بأخذ مكانه بجانب العنصر القديم ، و يؤدي وظيفة ملحوظة إلى أن يتغير بعد حين.

ج- يثير انتشار العناصر الجديدة تغيرات توافقية في السمات المتصلة به ، فتنظم عناصر الثقافة القائمة نفسها لمواجهة العنصر الجديد أو امتصاصه.

د- يأخذ العنصر الجديد مكانه في النسق الثقافي ، ما لم يتعرض إلى خلخلة جديدة من عناصر ثقافية جديدة أخرى.

و يرى (جورج ميردوك) أن الاختراعات هي اساس التغير الثقافي بوجه عام ، فعند اختراع فكرة أو آلة ما ، فتسري في المجتمع (الانتشار) فذلك يحتاج وقتاً حتى يثبت الاختراع الجديد كفاءته ، وذلك من خلال مراحل معينة.

و هناك من يرى أن للنمط الثقافي المتغير أربع خصائص هي :

١. **الشكل** : الذي يمكن أن يلاحظ و يُدرس فيه ومن خلاله التغير الاجتماعي.
٢. **المعنى** : أي أن له ارتباطات ذاتية و عاطفية في الثقافة نفسها.
٣. **الاستعمال** : أن يكون استعمال النمط الثقافي يمكن ملاحظته من الخارج .
٤. **الوظيفة** : أن يؤدي عملا(دورا معيناً) ، و يكون مترابطا مع الاجزاء الاخرى ، و يستدل على ذلك من خلال الاطار العام.

لذلك فإن عملية التغير تتضمن تلك الخصائص ، و تعتمد عملية القبول على مدى التكلفة (تكلفة الاخذ بالنمط الجديد)، وفي حال عدم توفر الامكانات اللازمة للاخذ به ، فلن تتم عملية القبول. **مثال:** (الدول النامية لا تستطيع الاخذ بالتكنولوجيا المتقدمة بسبب عدم توفر الامكانات اللازمة لشرائها).

كما أن عملية قبول النمط الثقافي الجديد ترتبط بمدى تعقده و تجرده ، فكلما كان معقدا ومجردا كان قبوله صعبا ، كما يلاقي مقاومة كبيرة اجتماعيا . وفي هذا الصدد يرى (تالكوت بارسونز) أن قبول العنصر الجديد يكون أسرع في حالة : (انخفاض التكلفه و الجهد ، وفيه رضى و إشباع للحاجات).

و يمكن أن يقال بصفة عامة أن قبول للعناصر الثقافية الجديدة يتم إذا كان المجتمع المستقبِل : (محتاج لإشباع معين ،، و العناصر الجديدة قدِّمت بأسلوب يسهّل فهمها و تطبيقها ،، ولم يتعارض مع القيم السائدة في المجتمع).

مراحل حدوث التغير الثقافي : (المادي و للامادي) :

١. أن يحدث في المجتمع (اختراع او اكتشاف او استعارة).
٢. الانتشار (بالسماع أو الاهتمام أو الحاجة أو الكفاءة).
٣. الصراع (بالقبول أو التوافق أو التكامل أو التجديد)

التغير بين المجتمع الريفي و الحضري
التغير الاجتماعي و التغير الثقافي
التغير الاجتماعي قديما و حديثا

التغير بين المجتمع الريفي و الحضري :

يختلف التغير الاجتماعي و الثقافي عموما باختلاف المجتمعات (طبيعة المجتمع) زمانا و مكانا و ثقافة ، و تختلف سرعة التغير و اتجاهه وعمقه و شموله... الخ حسب طبعة المجتمع.

فالمجتمع الزراعي تختلف طبيعته عن المجتمع الحضري و يختلفان عن المجتمع البدوي ، كما يختلف المجتمع الرأسمالي عن الاشتراكي ...وهكذا.

كما أن التغير الاجتماعي في المجتمع الواحد قد تختلف ولا تكون بنفس القدر ، و الاتجاه و السرعة و المجالات...، و ذلك لان المجتمع يضم (غالبا) بيئات و طبيعة مختلفة اجتماعيا.

*** مظاهر الاختلاف بين المجتمعين الريفي و الحضري التي تؤدي إلى تفاوت التغير الاجتماعي بينهما :**

١- العزلة النسبية في الحياة الريفية مقارنة بالحياة الحضرية : فالريفيون يعيشون في عزلة اجتماعية و ربما جغرافية (قديما أوضح) مما يجعلهم يلبون حاجات الأفراد .. اجتماعيا و تربويا و اقتصاديا .. الخ ، كما أن تماثلهم ثقافيا و عملهم و إنتاجهم المتشابه ، و سيطرة أعراف و عادات موحدة على سلوكهم ، يؤدي إلى صعوبة تغيرهم اجتماعيا بوجه عام.

أما في الحياة الحضرية فالأسرة تكون أكثر تعقيدا ، فالعلاقات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، مما يتطلب توافقا في علاقات ذلك المجتمع (وليس تبعيّة كسابقه الريفي) بالإضافة إلى طبيعة المراكز الحضرية حيث تكون مركزا للتغير الاجتماعي و تقبله ، نتيجة تعدد أنماط التفاعلات و العلاقات بين الأفراد .

٢- بدائية تقسيم العمل والتخصص في المجتمع الريفي : فالعمل الزراعي وما يتعلق به يمثل القيمة العليا في الريف ، بالإضافة إلى أن تقسيم العمل و التخصص يكون بناءً على اختلاف السن و النوع (ذكر ، أنثى)، كما أن طبيعة العمل الزراعي في الريف لا تستدعي التجديد الشامل ، بل الثبات النسبي أو في مجال محدود في حين أن المجتمع الحضري يكون تقسيم العمل فيه واسعا و التخصص متنوعا ، وعليه فالتغيرات تكون عديدة و واسعة خاصة في المجتمع الحضري الصناعي

٣- عدم تنوع الوسائل التكنولوجية لدى المجتمع الريفي : حيث يكتفي بوسائل بسيطة و محدودة تفي بمتطلبات حياته ، كالمحراث الخشبي الذي يستخدم من الآف السنين دون تغيير. بالإضافة إلى عدم إقبال الريفيين على الكماليات. أما في المجتمع الحضري يؤدي تنوع التكنولوجيا و استخداماتها إلى تراكمات ثقافية متعددة تعجّل بعملية التغير الاجتماعي في كافة المجالات.

٤- الثبات النسبي للبناء الاجتماعي في المجتمع الريفي : و يتضح ذلك جليا في صعوبة الحراك الاجتماعي ، و ثبات القيم و العادات المتبعة ، الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة عملية التغير. بينما المجتمع الحضري يتصف بديناميكية تغير البناء الاجتماعي ، و بسرعة عملية التكيف مع عملية التغير. فشكل الأسرة و حجمها و علاقاتها و وظائفها تختلف بين المجتمعين الريفي (أسرة ممتدة) و الحضري (أسرة نووية) كما أن شخصية الريفي تذوب في شخصية أسرته نتيجة للضغوط القوية على الأفراد ، و ضعف الاتصال الخارجي و قوة التماسك مما يؤدي إلى صعوبة عملية التغير الاجتماعي فيها.

اختلاف الأسرتين الريفية و الحضرية شكلا (بناءً و وظيفة) :

أولا: من حيث البناء : ١- الأسرة الريفية غالبا ممتدة و الحضرية نووية.
٢- العلاقات في الأسرة الحضرية ديمقراطية و فردية و الريفية علاقاتها على العكس من ذلك .
٣- الأسرة الريفية منعزلة عن العالم الخارجي و مكتفية ذاتيا بعكس الأسرة الحضرية.

ثانيا: من حيث الوظيفة : ١- الأسرة الريفية توفر احتياجاتها ذاتيا ، بينما الحضرية تعتمد على المؤسسات الخارجية في ذلك. ٢- تختلف الأسرتان الريفية و الحضرية في أسلوب التنشئة الاجتماعية تبعا لمستوى التعليم و القيم ..الخ .

علاقة التغير الاجتماعي بالتغير الثقافي :

عرفنا فيما سبق أن التغير الاجتماعي هو تبدّل يحدث في بنية النسق الاجتماعي و وظيفته أو هو التغير الذي يصيب البناء الاجتماعي و القيم و العادات و الأدوار و العلاقات .. الخ ، في فترة زمنية محددة .

إذا كان ما سبق هو تعريف التغير الاجتماعي. (فما هو التغير الثقافي ؟ وهل هناك تطابق بين التغيرين ؟ أم هما منفصلان ؟ أم أن أحدهما يشمل الآخر ؟) أسئلة نحاول الاجابة عليها لتتضح العلاقة بين التغير الاجتماعي و التغير الثقافي . وهذا يتطلب التالي :

تعريف مفهوم الثقافة : يعتبر مفهوم الثقافة من المفاهيم التي تعددت النظرة إليها و خاصة عند علماء الأنثروبولوجيا و الاجتماع ، ومن أهم تعريفات الثقافة هو تعريف **(تايلور)** عام ١٨٧١م .

الثقافة هي : (ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة و الفن و الأدب و الأخلاق و القانون و العادات و التقاليد و الأعراف و القدرات الأخرى التي يكتسبها الفرد بوصفه عضوا في المجتمع)

لقد ظل التعريف السابق للثقافة (٣٠) سنة تقريبا هو الوحيد ، إلا انه الآن يوجد المئات من التعريفات للثقافة ، وذلك لأهميتها ، و سعة موضوعها ، و تداخل العناصر المكونة للثقافة.

و يعرفها (كليرنس كيز) بأنها : كل ما هو موجود لدى المجتمع من تراكمات و تغيرات اجتماعية و مادية و خبرات و أدوات و رموز ، وما إلى ذلك.

و يعرفها (جون نورد) بأنها : مجموع إنجازات الإنسان و استعمالاته منذ فجر العصر الحجري.

ومن المعلوم أن من أهم صفات الثقافة : أنها ظاهرة إنسانية ، تراكمية ، متعلّمة ، تنشأ من تفاعل الأفراد في المجتمع ، و تنتقل من جيل إلى آخر. و عليه فالصلة بين المجتمع و الثقافة شديدة الصلة بحيث لا يمكن وجود أحدهما دون الآخر.

و السائد عن العلماء أن الثقافة لها وجهين أو مكونين : مادي Material و لامادي Unmaterial ولا يمكن الفصل بين هذين الجانبين إلا للدراسة فقط

و بالتالي فإن التغير الثقافي يعني : التغير و التحول في أي من جانبي الثقافة (المادي أو الغير مادي).

IbtiHAlinO

و التغير الاجتماعي يرى البعض من العلماء أنه في الغالب تغير لامادي (أي فكري)، وعليه فالتغير الثقافي يشمل التغير الاجتماعي ، ويمكن القول بان كل تغير اجتماعي هو تغير ثقافي وليس العكس . فالبناء الاجتماعي و الوظيفة و العلاقات و القيم و العلاقات هي جوانب لامادية في المجتمع ، وهي جزء من مكون الثقافة (مادي ولا مادي).

ولكن لا يمكن الفصل بين التغير الثقافي و التغير الاجتماعي ، فكلاهما يتأثر بالآخر و يؤثر فيه.

التغير الاجتماعي قديما و حديثا :

يختلف التغير الاجتماعي من مجتمع لآخر ، نتيجة للاختلاف الثقافي بين المجتمعات ، كما أن التغير الاجتماعي يختلف في المجتمع الواحد قديما و حديثا ، و يمكن معرفة ذلك بتتبع مسيرة أية مجتمع .

عوامل اختلاف التغير الاجتماعي قديما و حديثا :

١- الثورة الصناعية : فقد غيرت الأوضاع الاجتماعية ، من أنظمة و عادات و قيم اجتماعية ، فظهرت أوضاعا جديدة في مجالات و نظم اجتماعية عديدة ، كقيمة الوقت و قيمة العمل و البناء الأسري و السياسي و الاقتصادي... الخ.

فالاختراعات التكنولوجية المتواصلة أدت إلى تغير اجتماعي مستمر و سريع ، فانتقلت المجتمعات من البساطة إلى التعقيد و التخصص الدقيق ، خاصة في الدول الصناعية ، و ظهرت البطالة و الصراع الطبقي و السياسي و زادت الهوة (الفجوة) بين المجتمعات ، فهناك (مجتمعات نامية و صناعية) و دول عالم أول و ثاني و ثالث ، بسبب التكنولوجيا.

٢- الاتصال الواسع بين المجتمعات المعاصرة : نتيجة للتقدم في وسائل الاتصال و المواصلات ، مما زاد من سرعة عملية الانتشار الثقافي و الى سرعة التغير الاجتماعي بوجه عام ، فزادت ظاهرة الهجرة بين المجتمعات ، و تقاربت أغلب أنماط الحياة و التغير بين المجتمعات ، فتشابهت الدول الصناعية مع بعضها ، وكذا النامية مع بعضها.

و بوجه عام يتميز التغير الاجتماعي قديما عنه حديثا في جوانب عدة ، منها :

أ- أصبح التغير الاجتماعي اليوم أسرع و أعمق : بسبب الثورة التكنولوجية و وسائل الاتصال و أعمق بحيث يصل و يطال فئات و مجالات عديدة في المجتمع .

ب- الترابط بين التغيرات الحالية زماما و مكانا : فالتغير الذي يحدث في مجتمع يتردد صداه و تبنيه في مجتمعات أخرى و يصبح موضة ، بخلاف التغير قديما الذي يحدث بصورة منفصلة و متقطعة هادئة بسبب عزلة المجتمعات جغرافيا و ثقافيا.

ج- أصبح التغير الاجتماعي اليوم متوقعا في كل ظاهرة : بمعنى أنه لا توجد ظاهرة في المجتمعات الحديثة بمعزل عن احتمال التغير بها ، وذلك بسبب زوال العديد من معوقات التغير الاجتماعي .

د- أن التغير اليوم ذو طابع إرادي مخطط هادف مقصود في أغلبه : فالمجتمعات اليوم تخطط التغير من أجل إحداث التنمية الاجتماعية ، بينما قديما كان التغير ذو طابع عشوائي و تلقائي .

النظريات الكلاسيكية في التغير الاجتماعي (١)

مقدمة :

لقد أثبتت الدراسات الاجتماعية و الأنثروبولوجية منها على وجه الخصوص ، أن ليس هناك مجتمعات في حالة استاتيكية " ثابتة " و إنما هناك مجتمعات في ديناميكية " تغيرية " مستمرة ، و حتى المجتمعات البدائية منها ، أي ان كل المجتمعات في تغير مستمر و الاختلاف في عمومه بين المجتمعات يرجع إلى مدى التغير و سرعة العوامل المؤدية إليه.

و إن كل دراسة في علم الاجتماع هي دراسة تغيرية قبل كل شيء و دراسة المجتمع في حالة الثبات من باب الفرضية ، لأن المجتمعات في تغير مستمر منذ القديم و إلى اليوم ، ولما كان التغير إما أن يكون ضارا و إما أن يكون نافعا ، لذا قامت المجتمعات في توجيه التغير نحو النفع و الفائدة ، وذلك من خلال التوجيه السليم عن طريق التخطيط العلمي الدقيق ، فلم يعد التغير اليوم تلقائيا و إنما أصبح التغير موجها نحو فائدة المجتمع في إطار التنمية الاجتماعية الشاملة .

وعلى ضوء ذلك ، فإن التراث السوسيولوجي مهتم بتفسيرات مقولة التغير الاجتماعي بالرجوع إلى العوامل المؤدية إليه .
هل يتم نتيجة لعامل واحد كالعامل التكنولوجي أو الأيكولوجي أو الاقتصادي إلى غير ذلك ؟ أو نتيجة لعدة عوامل ؟ وما هي العوامل الأساسية منها و الثانوية في التغير ؟ ثم هل يرد على صورة واحدة أو على عدة صور ؟ إلى غير ذلك من هذه التساؤلات.

وفي الإجابة عن هذه المسائل تعددت النظريات و اختلفت الاجتهادات عبر العصور.

و نتيجة لذلك اختلفت المداخل في دراسة التغير الاجتماعي . **و يمكن تمييز مدخلين رئيسيين هما :**

١- المدخل الفلسفي (غير السوسويولوجي) : أو غير العلمي : و الذي ينظر إلى التغير بوصفه وحدة واحدة في المجتمعات كافة ، وقد ساد هذا الاتجاه عند مفكري القرن الثامن و التاسع عشر .

٢- المدخل السوسويولوجي (العلمي الواقعي): الذي يضم نظريات مختلفة متباينة في نظرتها للتغير الاجتماعي ، و لكنها مبنية على النظرة العلمية الواعية.

و بوجه عام ، يمكن تقسيم نظريات التغير الاجتماعي إلى قسمين :

١. النظريات الكلاسيكية (الفلسفية) ٢. النظريات الحديثة (السوسويولوجية) .

و تندرج تحتهما عدة أنواع من النظريات ، كما يوضح الشكل التالي : مخطط نظريات التغير الاجتماعي

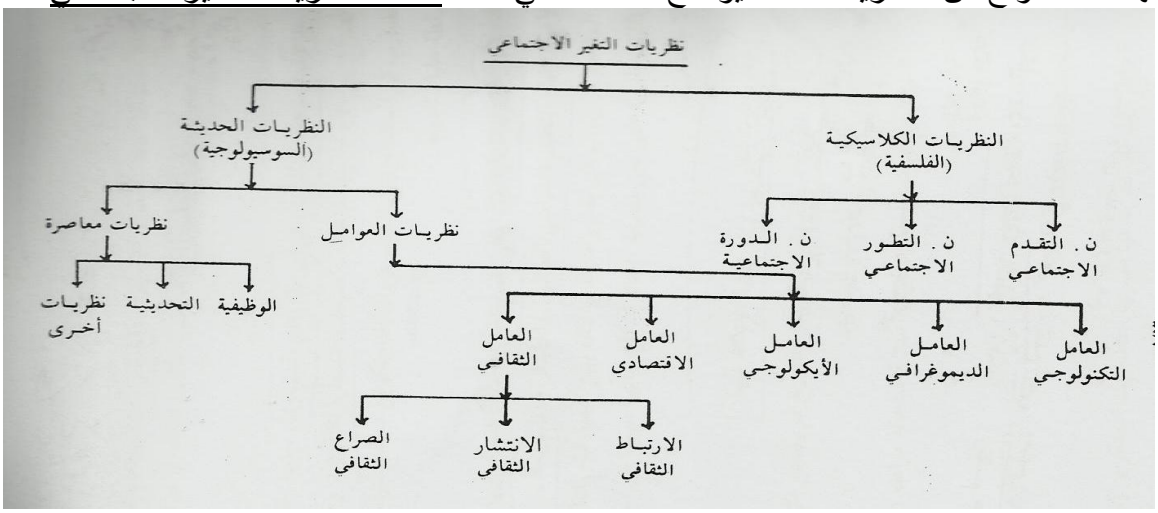

IbtiHAlinO

النظريات الكلاسيكية (الفلسفية) :

مقدمة :

هي مجموعة نظريات تحاول تفسير التغير الاجتماعي و تحليل مقولة الاجتماعي ، بناء على فروض و تصورات فلسفية في تفسيرها لظاهرة التغير ، فهي لا تقوم على البحث العلمي و الإمبريقي ، و إنما دراستها عبارة عن (دراسة أرائكية) تنظر إلى التغير الاجتماعي نظرة عامة و واحدة في المجتمعات كافة ، ولا تعطي أهمية لاختلاف المكان أو الزمان ، و تقدم أحكاما عامة و شاملة ، أي أنها تتحدث عن الإنسانية و تغيرها ككل في الوقت الذي تدرس فيه مجتمعات جزئية.

وقد لاقت هذه النظريات رواجا واسعا عند كثير من مفكري التغير الاجتماعي نظرا لسهولتها و عموميتها ، ومع ذلك تعتبر مقدمة لازمة ، و إطارا مرجعيا للنظريات اللاحقة (النظريات السوسيولوجية) الأمر الذي أدى توجه النظريات السوسيولوجية في الوقت الراهن وجهة علمية منطقية.

و كما تبين فإن هذه النظريات تضم مجموعة مفاهيم مختلفة ترى أن التغير يأتي على صورة واحدة.
وقد جاءت هذه النظريات في البداية من قبل فلاسفة التاريخ ، ثم من قبل علماء الاجتماع في القرنين (١٨-١٩م)
أمثال : أوجست كونت و كندرسيه و ابن خلدون وغيرهم .
وكان بعضهم يرى التغير بأنه تقدم خطي ، ومنهم من يراه بأنه يسير على شكل دورة و آخر يصفه بالتطور ، وهكذا .....

و تقسم هذه النظريات إلى ثلاثة أنواع :

١- نظريات التقدم الاجتماعي . ٢- نظريات الدورة الاجتماعية . ٣- نظريات التطور الاجتماعي .

و يمكن توضيحها على النحو الآتي :

•أولا - نظريات التقدم الاجتماعي :

تقوم نظرية التقدم الاجتماعي على أنه يسير في خط متصاعد ، أي أن التغير يكون ارتقائيا و يسير المجتمع وفق مراحل محددة ، وكل مرحلة جديدة يصلها المجتمع تكون أفضل من سابقتها ، فالمجتمعات في تقدم باستمرار و الملاحظ أن هذه النظرية تعمم هذا التقدم على المجتمعات كافة ، ومن ممثلي هذا الاتجاه : جان جاك روسو Rousseau و كندرسه Condercet و أوجست كونت A.cont وغيرهم .

١- نظرية جاك روسو: J.J Rousseau(1712-1778) :

لقد جاءت أهم أفكاره في نظريته عن التقدم الاجتماعي في كتابه المعروف (بالعقد الاجتماعي Social contract) وقد عرفت نظريته بنظرية العقد الاجتماعي و التي من خلالها نستطيع تلمس تطور الحياة الإنسانية في أربع مراحل .

المرحلة الأولى : وهي مرحلة الحياة الفطرية : وكان الإنسان خاضعا للنظام الطبيعي ، و متمتعا بحرية تامة " فالإنسان قد ولد حرا ولكنه مكبل بالأغلال في كل مكان ...).

المرحلة الثانية : وهي مرحلة الملكية الفردية و الإنتاج اليدوي في مجال الزراعة : مما دعا الإنسان للاستقرار و تشكيل أسرة ، فأخذت العادات و التقاليد الاجتماعية بالتبلور و أصبحت تأخذ العادات صفة الجبر.

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة عدم المساواة : وفيها زاد التنافس و الصراع بين الأفراد و الجماعات و أصبحت السيطرة للأقوى وقد دعا هذا التضارب في المصالح الى التفكير في التعاقد و تكوين مجتمع سياسي خاضعا لسلطة عليا (هي الدولة) و الحاكم .

المرحلة الرابعة : وهي المرحلة التعاقدية : لقد تم فيها التعاقد بين الأفراد و قيام التنظيم السياسي المنظم و اختيار حاكم يحكم بإرادتهم و الملاحظ أن (روسو) في تصوراته هذه ، كان يبين كيفية قيام النظام السياسي و تكوين الدولة التي هي بطبيعة الحال تشكل جانبا مهما في مجال التغير الاجتماعي

وقد وجهت لنظرية روسو عدة انتقادات منها :

١. أن نظريته خيالية وغير واقعية . فالتاريخ لم يسجل متى بدأ الناس في التعاقد أي أنها تفتقر الى سند تاريخي .
١. أن فكرة التعاقد غير متصورة أصلا لاستحالة موافقة الأفراد جميعا في اختيار حاكمهم .
٢. تبقى الفكرة خيالية و افتراض قابل للنفي و الإثبات إلى أن تقوم دراسة علمية تثبت صحتها.

ومع ذلك فإن نظريته لها أهميتها ، فقد نبهت المفكرين إلى فكرة التقدم كما أنها ساهمت في إرساء فكرة الديموقراطية الحديثة ، حيث اعتبر كتاب " العقد الاجتماعي " " إنجيل الثورة الفرنسية "

٢- نظرية انطونيان كوندرسه : Antonine Condercet (1743 -1794)

شرح كوندرسة مسيرة تقدم الإنسانية في كتابه الشهير (شكل تاريخي لتقدم العقل البشري) عام ١٧٧٤م موضحا تقدم الإنسانية في خط مستقيم صاعد نحو الأفضل و الكمال ، من خلا ل مراحل محددة ، و يعتقد أن الثقافة و التربية و التعليم هي القاعدة الأساسية في تحقيق التقدم و النهوض بالمجتمع مع الاهتمام بدراسة المواضيع الأخلاقية و الطبيعية ، و يرى أن التاريخ هو اكتشاف وتطبيق قوانين التقدم الاجتماعي و كان ذو نظرة تفاؤلية لمراحل تقدم الإنسانية.

و التقدم عند (كوندرسه) عبارة عن تجميع للمعارف العلمية و تطبيقها ، وهي تساعد على التعجيل بتحسين مستوى الإنسانية ، وما دامت الاكتشافات مستمرة فإن صفة الكمال للجنس البشري ستبلغ حدا كبيرا.

وقد قسم تاريخ الحضارة إلى (١٠) مراحل ، كل مرحلة تمثل فترة محددة في تقدم الإنسانية ، وقد قطعت منها الإنسانية إلى نهاية القرن (١٨م) تسع مراحل ، و عاشرها "مرحلة الآمال " أي مستقبل الإنسانية **و تتلخص المراحل على النحو التالي :**

مراحل نظرية (كوندرسه):

١. المرحلة الطبيعية : وهي المرحلة التي عاشتها الإنسانية في البداية و تقوم على الصناعات البدائية .

٢. مرحلة الرعي و استئناس الحيوان .

٣. مرحلة الزراعة : وفيها بدأ الإنسان يستقر و يتأمل في مظاهر الحياة .

٤. مرحلة الحضارة اليونانية : وقد ظهرت فيها المدينة عند اليونان كوحدة سياسية ، وقد وصلوا الى الرقي الحضاري و تطبيق الديموقراطية .

IbtiHAlinO

٥. مرحلة الحضارة الرومانية : وقد ظهرت فكرة الإمبراطورية و النزعة الرومانية العملية ، و فكرة الوحدة القانونية التي فرضها الرومان على الشعوب الواقعة تحت سيطرتهم .

٦. مرحلة العصور الوسطى المسيحية : وهي تبتدئ من انهيار الإمبراطورية الرومانية عام ٤٧٦م و تنتهي بقيام الحروب الصليبية ، وقد بين فيها حدة الصراع بين السلطتين (الزمنية و الدينية) و أثر ذلك على مظاهر الحركة الفكرية في أوروبا.

٧. مرحلة الإقطاع (النصف الثاني من العصور الوسطى) وقد ظهر فيها الاستبداد من جانب الحكام و المحاربين و رجال الدين و ظهور طبقة غنية على حساب الطبقة الكادحة.

٨. مرحلة اختراع الطباعة : وتمتد من القرن الخامس عشر حتى بداية القرن السابع عشر ، وقد تميزت هذه المرحلة بالنهضة الفكرية نتيجة لاختراع الطباعة التي سهلت انتشار الكتب و الأفكار عموما ، وقد انتشرت الحركات النقدية و الفلسفية ، و صاحب ذلك قيام حركة الإصلاح الديني التي ساهمت بتدعيم الديموقراطية و انتشار الآراء الاشتراكية الخيالية التي أدت في النهاية إلى قيام الحركات الاجتماعية ضد استبداد الحكام و الكنيسة.

٩. مرحلة الثورة الفرنسية : و يعتبرها كوندرسه عصر الحرية و إعلان حقوق الإنسان و استحداث أساليب جديدة في الشؤون الإنسانية و النظم الاجتماعية.

١٠. مرحلة الآمال أو مستقبل الإنسانية : و يستدل عليها كوندرسه من دراسة الماضي و الحاضر للإنسانية ، لهذا يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه هذه الإنسانية ، و يتحقق تطور و ارتقاء ذاتي للفرد و تعم فيها المساواة بين الأمم ، وفي هذه المرحلة تكون الإنسانية قد حققت افضل مراحل التقدم بتحقيق الغايات التي تسعى اليها .

و يلاحظ من تقسيم كوندرسه بأنه تأريخ اجتماعي للمجتمعات الأوروبية بصفة خاصة محاولا تعميم ما حدث في أوروبا على العالم باسره ، وقد انفرد دون غيره من فلاسفة التاريخ ببحثه في مستقبل الإنسانية و استقراء ما ستكون عليه ، وقد كان متفائلا في نظرته لهذا المستقبل .

و يؤخذ عليه التقسيم التعسفي لتعدد المراحل و ترتيبها ، ولهذا بقيت نظريته في إطار التصور الفلسفي .

٣- نظرية أوجست كونت: Augusta Comte (١٧٧٩-١٨٥٧) :

يعتبر أوجست كونت أصحاب نظرية التقدم الخطي من حيث اتجاه التغير وفي تفسيره للتغير يعتبر من فلاسفة التاريخ ... لقد عاش الفوضى و الاضطراب العام الذي صاحب الثورة الفرنسية . فاراد ان يصلح المجتمع الفرنسي و ان إصلاحه و تنظيمه ليست مساله سهله كما لاحظها بعض المصلحين في عصره و إنما تتطلب وضع فلسفه جديده للقضاء على هذه الفوضى

وقد بين ان الفوضى هذه ناتجه عن الاضطراب العقلي وهو نتيجة للفوضى في التفكير في معالجه الظواهر الاجتماعية و يؤكد ان المجتمع كي يستقر و يتقدم بحاجه الى اتفاق عقلي و توصل الى ان المجتمع إلا صلاح له إلا بتوحيد التفكير في معالجه الظواهر الاجتماعية بالمنهج نفسه الذي تعالج به الظواهر الطبيعية ، و التوصل الى قوانين تخضع لها الظواهر الاجتماعية.

ومن خلال دراسته للديناميكا الاجتماعية أو (حالة تغير المجتمع) و للاستاتيكا الاجتماعية أو (حالة ثبات المجتمع) فقد توصل الى قانون الحالات الثلاث الذي دعاه بالاكتشاف العظيم سنه ١٨٢٢ ، و نظريته في تقدم الإنسانية و تعكس هاتان النظريتان مفهومه للتغير الاجتماعي بوجهه عام .

أولا- قانون الحالات الثلاث..

يرى كونت ان التفكير الإنساني في المعرفة قد مر في ثلاث مراحل (حالات) وهي : -

١) الحالة الدينية (الثيولوجية) :

وهي المرحلة التي كانت تفسر فيها الظواهر المختلفة بعلل أوليه ، و تقوم على أسلوب الفهم الديني ، و تتشخص بصفه عامه في الإله ، وفي الأنظمة التي تتوافق مع هذه العقلية ، حيث يكون للجماعات الدينية التفوق فيها و تقسم المرحلة اللاهوتية الى ثلاث مراحل هي (الوثنية ، تعدد الآلهة ، التوحيد)

٢) الحالة الفلسفية (الميتافيزيقية) :

و تمتد من سنة (١٣٠٠-١٨٠٠م) و يسميها بعصر « الثورات الغربية » و يكون تفكير الإنسانية و تصوراتها أقل تشخيصا ، و تستبدل العلل الأولية ، بعلل أكثر عمومية لها طابع الميتافيزيقية ، و يسيطر على عقول الناس مذهب فلسفي كالحرية المطلقة و الخير و الفضيلة..الخ

٣) الحالة العلمية (الوضعية):

و تمتد من (١٨٠٠م - الى ما لا نهاية) وفيها تفسر الظواهر بعلل تقوم على المنهج العلمي المبني على الملاحظة و التجربة و المقارنة التاريخية و الابتعاد عن العلل المجردة ، ولذ فقد عدَل الفكر الإنساني عن البحث في مسألة أصل الظواهر لأنها مسائل ميتافيزيقية.

وقد اعتبر « كونت » المرحلتين السابقتين تمهيدا للمرحلة العلمية التي تعتبر أرقى منهما. وهي ستؤدي الى إسعاد البشرية.

وقد شبّه « كونت » :

المرحلة اللاهوتية : بمرحلة طفولة الفكر البشري .
و المرحلة الميتافيزيقية : بمرحلة الشباب و المراهقة .
و المرحلة الوضعية : بمرحلة الرجولة و الاكتمال .

وعلى ذلك يعتبر « كونت » من المدرسة الحيوية و الاتجاه العضوي بشكل خاص . **نقـــد**

النظريات الكلاسيكية في التغير الاجتماعي (٢)

ثانيا - التقدم الاجتماعي : عند « أوجست كونت » :

و يرى « كونت » ان التطور الارتقائي الذي شهدته الإنسانية يبدو في مظهرين هما :

١- تقدم الحالة الاجتماعية : حيث التحسن المستمر ، وذلك بفضل ما تستطيع كشفه من قوانين الظواهر الاجتماعية ، فكلما توصلنا الى قانون علمي امكننا ذلك من السيطرة على مجموعة من الظواهر التي تخضع له. و بذلك يزداد تحكم الإنسان بالحياة الاجتماعية و استطاع التنبؤ بسير الظواهر و بمستقبلها و التقدم الارتقائي في هذه المرحلة يكون سريعا واضح النتائج ، خاصة في الجانب المادي .

٢- تقدم الطبيعة البشرية : فقد التقدم الارتقائي في النواحي الطبيعية (فقد تقدم علم البيولوجيا مما تقدم معه الطب و تحسنت الصحة العامة) و النواحي العقلية (حيث زادت قدرات الإنسان و مداركه و ذكاؤه) و النواحي الأخلاقية (فقد ارتقت و جدانياته و مقاييسه الجمالية و الذوقية و آدابه بعامة).

تقييم آراء « كونت » و انتقاداتها :

انطلق كونت في نظريته الاجتماعية الخاصة بالتقدم الاجتماعي من أنه ظاهرة ملحوظة في جميع جوانب المجتمع ، و تم ببطء و مشقة و تعرض لاضطرابات عديدة ، تغلبت البشرية عليها و ستتقدم البشرية أكثر.

أ - يرجِع « كونت » تطور المجتمع و الظواهر الاجتماعية الى تطور التفكير البشري ، في حين أن تطور المجتمع عوامله عديدة و تطور التفكير هو نتيجة لتطور المجتمع .

ب - كان « كونت » يخلط بين مفهومي التقدم و التطور الاجتماعيين ، فهما ليسا مترادفين.

ج - كان « كونت » يرى أن كل مرحلة من المراحل الثلاث تقوم بعد انتهاء سابقتها في حين أن الانتهاء التام غير متصور.

د - ليس بالضرورة أن ينتقل التفكير الإنساني بنفس الترتيب الذي ذكره ، فقد يتم الانتقال من المرحلة الأولى الى الثالثة و ربما يرجع من احدها ، وقد توجد المراحل الثلاث و تتعايش مع بعضها في مجتمع واحد (وهذ ما يسمى بالاستقراء الناقص) حيث ينطبق ما ذكره من مراحل على المجتمعات الأوربية فقط.

هـ - تصور « كونت » أن تطور الإنسانية المضطرد نحو التقدم في حين أن المجتمعات يصيبها التخلف أحيانا.
بالرغم من من هذه الانتقادات إلا أن أفكار « كونت » قد أثرت بشكل واضح في كثير من المفكرين : كدوركايم و سوركين و سبنسر وفي النظرية الاجتماعية بشكل عام .

ثانياً: نظريات الدورة الاجتماعية :

تُجمِع نظريات الدورة الاجتماعية على أن عملية التغير الاجتماعي تسير بشكل دائري ثم تنتهي حيث بدأت ، وهي ترى أن الحياة الاجتماعية تسير في حركة منتظمة ، ولذلك فإن تغير المجتمعات يشبه إلى حد كبير في انتظامه و دوراته نمو الكائن الحي و نهايته ، إلا أنها ترى أن المجتمعات تعيد الدورة من جديد مع اختلاف نسبي في تعليل هذه الدورات و بدايتها و نهايتها.

و يربط القائلون بهذه النظرية بين التغير الاجتماعي و دورة الحياة للكائنات العضوية و يقولون بوجود تطابق بين دورة حياة الفرد و دورة حياة الجماعة أو الدولة أو الحضارة .

وقد جاءت في هذا المجال نظريات عديدة لكبار المفكرين و المؤرخين من أمثال (ابن خلدون و شبنجلر و فيكو وغيرهم) و تقوم هذه النظريات على أساس أن التغير يتجه صعوداً و هبوطاً ، حيث تبدأ الدورة من نقطة معينة في دورة تعود بالمجتمع إلى نقطة مشابهة للتي بدأ منها ، و يمكن ذِكر ثلاث نظريات في هذا المجال هي :

١- النظرية الدائرية العامة : التي ترى أن الثقافة لأي مجتمع تمر في دائرة تبدأ بالميلاد و تسير نحو النضج و الاكتمال ثم تتجه إلى الشيخوخة و لتعود مرة للرقي و التقدم و تخلق لنفسها ثقافة و تستعيد مجدها وقوتها. و يمثل هذه النظرية العامة أبن خلدون

٢- النظرية الدائرية الجزئية : التي تهتم بدراسة ظاهرة اجتماعية معينة في المجتمع لإثبات أنها تسير في اتجاه دائري و منتهية إلى النقطة التي بدأت منها ، فالملكية مثلاً بدأت بملكية القبلية للأراضي الزراعية ، وهي تعود الأن إلى ملكية الدولة للأراضي الزراعية و مشاريع الإنتاج ، (كما هو سائد في المجتمعات الاشتراكية) و يمثل الاتجاه المفكر شبنجلر .

٣- النظرية الدائرية اللولبية : التي ترى أن الظواهر الاجتماعية تسير على شكل دائري ولكن في إطار لولبي بحيث لا تعود إلى النقطة التي كانت قد بدأت منها ، و إنما إلى نقطة قريبة منها. و يمثل هذا الاتجاه المفكر الإيطالي فيكو .

وهذه النظريات الثلاث لا ترى في عملية التغير الاجتماعي على المدى البعيد أي جديد وهي بهذا تكون ذات نظرة تشاؤمية على عكس نظريات التقدم السابقة ذات النظرة التفاؤلية.

ويمكن عرض آراء مفكري هذه النظريات و تحليلها على النحو التالي :

•نظرية أبن خلدون (١٣٢٢ – ١٤٠٦) :

عرف ابن خلدون بدراساته العلمية و بفلسفة التاريخ وقد عرض من خلال ذلك حقيقة المجتمع الإنساني و العلاقة المتبادلة بين الفرد و المجتمع و صاحب نظرية في علم الاجتماع و بين أن ظواهر الاجتماع لا تسير مصادفة و إنما تخضع لقوانين اجتماعية

و ينظر ابن خلدون إلى المجتمع الإنساني نظرة تحليلية و حاول أن يتتبع المجتمع بالدراسة و التحليل منذ نشأته حتى فساده و تردده بين الضعف و القوة و النهوض و السقوط و يستقصي من خلال ذلك أحوال المجتمع و عناصر تكوينه و تنظيمه من الفرد و الجماعة إلى السلطان و الدولة وما تقتضيه سلامة المجتمع وما يؤذن بفساده و انحلاله.

و يرى « ابن خلدون » أن التاريخ البشري يسير وفق خطة معينة فحوادث مرتبطة بعضها ببعض و أن المجتمع البشري شأنه شأن الفرد الذي يمر بمراحل منذ ولادته و حتى وفاته وكذلك يحدث للدول و أن مسيرة المجتمع تغيرية دائرية تبدأ و تنتهي في النقطة التي كانت قد بدأت منها و أن هذه الظاهرة (دورة المجتمع) مستقلة عن الإرادة الإنسانية .

وقد أسهب ابن خلدون في تحديد أسباب التعاقب المنظم لدورة الظواهر العمرانية (الاجتماعية).

و بين أن النظم و الظواهر العمرانية (الاجتماعية) تتغير في أثناء تطورها وفي ذلك يقول (ومن الغلط الخفي الذهول عن تبدل الأحوال من الأمم و الأجيال بتبدل العصور و مرور الأيام ، وذلك لأن أحوال الأمم وعوائدهم و نحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة و منهاج مستقر ، و إنما هو اختلاف على الأيام و الأزمنة و انتقال من حال إلى حال ، وكما يكون ذلك من الأشخاص و الأوقات و الأمصار فكذلك يقع في الإفاق و الأقطار و الأزمنة و الدول).

ولقد أولى ابن خلدون الناحية التطورية للمجتمع عناية كبيرة و العوامل التي تؤثر فيه وقد توصل من دراسته للمجتمع إلى " قانون الأطوار الثلاثة " الأجيال الثلاثة وهي :

١. طور النشأة و التكوين .
٢. طور النضج و الاكتمال .
٣. طور الهرم و الشيخوخة .

و تأتي هذه الأطوار متعاقبة على غرار تطور الفرد الذي يمر بمراحل محددة منذ ولادته و حتى وفاته فأعمار الدول تشبه أعمار الأشخاص و يؤكد أن كل طور يستغرق أربعين سنه فيكون عمر الدولة مائة وعشرون سنة. وفي هذا يقول : **(إن الدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال و الجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط ، فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو و النشوة إلى غايته)** و بعد فناء المجتمع يقوم على أنقاضه مجتمع ، جديد يمر في الأطوار نفسها التي يمر بها المجتمع السابق وهذا يعني أن التغير الاجتماعي مستمر وفي حركة دائمة لا تنقطع ، وقد عمم ابن خلدون نظريته على المجتمعات كافة وليس على المجتمع الإسلامي وحده.

وفي خلال الأجيال الثلاثة السابقة يمر المجتمع بخمس مراحل هي: (مرحلة البداوة ، مرحلة الملك ، مرحلة الترف و النعيم ، مرحلة الضعف و الاستكانة ، ثم مرحلة الفناء).

وقد درس ابن خلدون خصائص كل مرحلة فرأى أن العصبية تكون دعامة المجتمع القبلي كما أنه درس العوامل الديناميكية التي تؤدي بالمجتمع القبلي إلى التطور

وهذه العوامل هي : (العصبية ، الفضيلة ، الدعوة الدينية).

و قام بدراسة المجتمع المتحضر وهو المجتمع الذي يصل إلى النضج من حيث التنظيم الاجتماعي و السياسي و انفراد السلطان بالمجد و السلطة ثم الركون إلى الدعة.

و تعرض إلى عوامل فساد المجتمع معللاً ذلك بالانهيار الاقتصادي و الضعف الديني و توصل إلى قانون اجتماعي **(إن الهرم إذا نزل بدولة لا يرتفع)** أي أن الإصلاح لا يجدي شيئاً متى هرمت الدولة و بالتالي لا بد أن تقوم على أنقاضها دولة أخرى وهذه مسلمة ابن خلدون ، و يعلل أسباب الهرم بعوامل أساسية منها (ضعف العصبية ، الخراب المادي الذي يحل بها).

و رأى من دراسته للتقدم الاجتماعي أن المراحل التطورية يصاحبها تطور ملحوظ في أحوال المعيشة و متطلبات الحياة الاجتماعية ، وقد أشار إلى العوامل التي تساعد في سرعة التقدم وهي عوامل : (البيئة – و كثافة المكان - ثم عدالة الدولة) و بين أن الدعائم التي تقوم عليها الدولة أربعة (العصبية و الفضيلة ، و دعوة دينية أو مبدأ سياسي ، ثم ضعف الدولة السابقة) من أجل قيام دولة جديدة على أنقاضها ، وقد أسهب في شرح دعائم قيام الدولة بشكل علمي .

و أشار إلى أن الحضارة تحدث جانباً سلبياً ، لأنها تدعو إلى الاسترخاء و الخمول بمعنى أنها تحمل نقيضين ، أي تحمل (عوامل الرقي ، و عوامل الفناء).

وقد أكد أن الحضارة نهاية العمران البشري وقد وضح ذلك في نظريته المتعلقة بمراحل تطور الدولة و اختلاف أحوالها و خُلق أهلها باختلاف هذه المراحل الخمس وهي :

IbtiHAlinO

•**المرحلة الأولى : وهي مرحلة النشأة – البداوة :** و الاستيلاء على الملك ، و يقتصر فيها على الضروري في أحوالهم ، وهي تتميز بخشونة العيش و توحش الأفراد ، و تتميز بوجود العصبية القبلية وهي الأساس الذي يقوم عليه الاجتماع الإنساني **و يعني بالعصبية** : الشعور الذي يحس به الفرد تجاه من يربطه و إياه من نسب أو ما تقتضيه عوامل الجوار أو الحلف أو الولاء من ضرورة الدفاع عنه ضد الظلم وهي أساس التغلب و التماسك بين الأفراد ومن هذه الناحية فهي تشبه الأحزاب السياسية في المجتمعات المعاصرة اليوم و تؤدي إلى تماسك أفرادها و تعاضدهم وهي التي تقرر قوة الدولة و استمرار سلطانها.

•**المرحلة الثانية - وهي حالة الملك و الاستبداد** : وفيها ينتقل المجتمع من حالة البداوة الى حالة الحضارة ، و تبدأ العصبية بالضعف لدى الحكام ، و يحدث في هذه المرحلة ما يسميه علماء الاجتماع بتركز السلطة أو (الانفراد بالحكم) من قبل فرد أو أسرة أو فئة بعد أن كانت شائعة ، و عموماً لا تزول العصبية تماماً في هذه المرحلة.

•**المرحلة الثالثة – وهي مرحلة الترف و النعيم :** وكما يسميها أبن خلدون (بطور الفراغ و الدعة وفيها ينسى الأفراد حياة البداوة و يفقدون فيها العصبية تماماً ويركن الحكام إلى الدعة و الترف) و يستفيدون من الدولة أكثر مما يفيدون ، و تشبه هذه المرحلة حكومة الطغيان و الاستبداد عند أفلاطون ، و يؤدي النعيم بالدولة الى الفناء.

•**المرحلة الرابعة – مرحلة القنوع و المسالمة و تقليد للحكام السابقين :** و يبدأ الضعف يدب في الدولة.

•**المرحلة الخامسة _و يظهر فيها الضعف و الاستكانة :** ثم الانهيار و زوال الدولة فتؤول الى الاضمحلال ، و ان الإصلاح في هذه الحالة لا يجدي شيئا ، ويقول ابن خلدون في ذلك.. **(اذا نزل الهرم بدوله فانه لا يرتفع)** و بالتالي تأتي دوله جديده و تقضي عليها ، وهكذا دواليك . و يرى ابن خلدون ان تلك المراحل طبيعية لأنها تناسب و طبائع الأشياء . وقد استدل على ذلك من استقرائه لتاريخ الدول الإسلامية المتعاقبة.

•**الخلاصة :**

يتبين من مجمل عرض أفكار ابن خلدون في التغير الاجتماعي ، و نظرية في التقدم الاجتماعي بوجهه خاص ، انه صاحب نظريته اصليه في علم الاجتماع ، وقد توصل الى قوانين عديده في التغير مؤكدا على آليته و نتائجه وكانت صادقه الى حد بعيد للمجتمعات الإسلامية التي قام بدراستها ، وهي تعكس بصدق الأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة في عصره ، و خاصه بالنسبة لأهمية العصبية ، و تطور المجتمع ، و الدولة من ناحيه عامه ، وان نظريته تقدم المجتمع في مراحلها المختلفة تعكس حتميه قانونيه في التطور التاريخي ، ان الحضارة هي نهاية العمران ، وبعدها يبدا المجتمع دوره جديده .

تابع النظريات الكلاسيكية في التغير الاجتماعي (٣)

فيكو: Vico :

يعتبر فيكو من المؤسسين الأوائل لفلسفة التاريخ من خلال نشره لكتابه (مبادئ علم جديد) عام ١٧٢٥ ، و صاحب نظرية **التقدم الدائري اللولبي** : التي ترى أن التطور الاجتماعي لا يسير في خط مستقيم أو على شكل دورات مغلقة ينتهي فيها التاريخ الى النقطة التي بدأ منها. و إنما يسير التاريخ في شكل لولبي بحيث تعلو كل دورة و تفوق الدورة التاريخية السابقة.

وقد صاغ (فيكو) قانونا عاما لتطور المجتمعات الإنسانية من خلال تحليله للبعد التاريخي ، كما عالج في كتابه تاريخ تطور المجتمعات الإنسانية فقسمها الى ثلاث مراحل متعاقبة هي :

١- المرحلة الدينية : و تتميز بالطبيعة التأليهية للأشياء ، و أن كل فعل وقول مستمد من الآلهة ، و أن حياة المجتمع تعتمد على مقولات دينية في مختلف مجالاتها.

٢- مرحلة البطولة : و يبدو فيها تعظيم الشرف و المغامرة و ظهور الطبقة السياسية الحاكمة ، و أن الحق فيها للأقوى ، و مثال ذلك سيادة الأسرة الأبوية لدى الرومان حيث الأب هو المتصرف في أعضاء أسرته. و ازدهرت في تلك المرحلة الفنون و الفلسفة و الآداب .

٣- مرحلة الإنسانية : و تتميز بالحرية السياسية و المساواة و سيادة الحقوق المدنية ، انتشار الأنظمة الديموقراطية.

ملحوظات على نظرية فيكو :

-يرى أن تقدم الإنسانية حتمي ، مع حتمية مرورها بالمراحل الثلاث .
-نظرته للتاريخ المجتمعات كانت نظرة كلية كغيره من فلاسفة التاريخ .
-اعتمد على الاستقراء الناقص ، حيث حاول تعميم تطور الحضارة الأوربية على كل المجتمعات .
-تأثر بشكل كبير بنظرية أوجست كونت ، حيث تتطابق معها .

ثالثا: نظريات التطور الاجتماعي :

تعتبر ضمن النظريات غير الاجتماعية (غير العلمية) في نظرتها للتغير الاجتماعي ، لأنها تشبه المجتمع بالكائن العضوي في تطوره و تأثرت نظريات التطور الاجتماعي بأفكار (داروين) في كتابه أصل الأنواع ، وذلك النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فهي بالأساس نظريات بيولوجية حاولت تفسير الحالة الاجتماعية و النظم الاجتماعية.
وقد قدم (داروين) بعض المبادئ العامة في نظريته عن النشؤ و الارتقاء منها : مبدأ الصراع من أجل الوجود ، و مبدأ البقاء للأصلح ، و مبدأ الانتخاب الطبيعي ..

ومن أبرز الممثلين للاتجاه التطوري في علم الاجتماع العالم الإنجليزي :

- **هربرت سبنسر: ١٨٢٠-١٩٠٣م :**

يعتبر (سبنسر) من أهم علماء الاجتماع في القرن (١٩م). و تشابهت نظريته الاجتماعية بنظرية (داروين) البيولوجية ، حيث اعتبر أن كل من الكائن الحي و المجتمع يتطوران من التجانس الى اللاتجانس وصولا للتكامل.
و يرى (سبنسر) أن الأفعال تسير وفق قانون (الاتصال النسبي) أي أنها مرتبطة ببعضها ، و أن التخصص هو غاية كل تطور و ارتقاء و أخذ هذه الفكرة من الكائن العضوي ، فالمجتمع كالجسم ، و الأفراد كأعضاء الجسم في الكائن الحي . فالمجتمع بأفراده في البداية يكونون متجانسين و الاختلافات بينهم غير واضحة كماً و كيفاً ، ولكن عند زيادة السكان ينقسمون و يتعقد المجتمع ، و يختفي التجانس بينهم.

IbtiHAlinO

وقد أدرك (سبنسر) الاختلاف في العلاقة بين أجزاء الكائن الحي و أجزاء المجتمع ، فالأول علاقتهم مباشرة في حين علاقة أعضاء المجتمع خارجية تخضع للعادات و التقاليد و اللغة ... الخ.

و يرى (سبنسر) أن الظواهر الاجتماعية تتأثر بنوعين من العوامل :

- **داخلية** : خاصة بالفرد كتكوينه العضوي و الوجداني .. الخ.
- **خارجية** : تتعلق بالبيئة الجغرافية التي تؤثر في الأفراد من حيث النشاط . أي أنها تؤثر في النهاية في الظواهر الاجتماعية.

و يرى (سبنسر) أن تطور نظام الأسرة الى نظام القبيلة و المدينة و الدولة ، هو دليل على تطور و ارتقاء المجتمع الإنساني . لكن نظرة (سبنسر) التشاؤمية تفترض أن بعد كل تطور و نشؤ فناء و انحلال و يحدث ذلك في دورة كاملة.

كما يرى (سبنسر) تشابها بين المجتمع و الكائن العضوي في عدة مجالات منها :

١- هناك اتفاق بينهما في عملية النمو التدريجي .
٢- كلما زاد حجم المجتمع و الكائن العضوي ازداد البنيان تعقيدا و تركيبا و بالتالي تزداد الوظائف تخصصا .

و يضرب أمثلة للتدليل على فكرته ، فرئيس القبيلة كان يقوم بوظائف عديدة منها : الحكم و التشريع و يدعم العادات و التقاليد وغير ذلك. في حين اذا ازداد حجم القبيلة و تحولها الى مجتمع أو دولة ، تتوزع تلك الوظائف التي كان يقوم بها على أعضاء عديدين من أجل القيام بتلك الوظائف على خير وجه.
أي أن التخصص قد زاد وتعقد من أجل كمال مسيرة المجتمعات.

و يعتقد (سبنسر) أن عملية الصراع من أجل البقاء جعلت كثيرا من المجتمعات تتحد مع بعضها ، مما جعلها متكاملة و متطورة ، و يمكن ملاحظة ذلك في المجتمعات المعاصرة التي تتكتل مع بعضها تحقيقا للتوازن و الانسجام الذي يقود الى ظهور التصنيع كدليل على الانسجام بين المتكتلين مع بعضهم.

تقييم أراء سبنسر:

- قدّم سبنسر نظرية عضوية متكاملة لتطور المجتمع ، لها مكانتها في التنظير الاجتماعي.
- أن مبدأ تشبيه المجتمع بالكائن العضوي مبدأ غير علمي للاختلاف الكبير بينهما في الطبائع و القوانين.
- فناء المجتمعات ليس واردا كالكائن العضوي ، فهي تتخلف لكن لا تفنى في المنظور القريب.
- البقاء للأقوى ان جاز تطبيقه على الكائن الحي ، فذلك غير وارد تماما على المجتمعات التي تتخلف ثم تقوى ثم تتخلف...وهكذا.

ما سبق من نقد لم يقلل من أهمية نظرية (سبنسر) في تفسير تطور المجتمع

تقييم عام للنظريات الكلاسيكية :

- كانت نظرتها للتغير الاجتماعي نظرة عامة و شاملة دون تمييز للاختلاف الثقافي بين المجتمعات. فيمكن القول بأنها دراسة فلسفية للحياة الاجتماعية بمظاهرها المختلفة.
- لم تقم النظريات الكلاسيكية على الدراسة العلمية التجريبية.
- تقوم على مبدأ الاستقراء الناقص : أي تعميم مسيرة مجتمع من المجتمعات تعميما مطلقا على مسيرة كل المجتمعات البشرية . فأوروبا لها تجربتها و ظروفها التي تختلف عن مسيرة مجتمعات أخرى .

لكن ما سبق من نقد للنظريات الكلاسيكية في تفسير التغير الاجتماعي لا يقلل منها كجهود فكرية اجتماعية أسهمت ظهور النظرية الاجتماعية المعاصرة التي تفسر التغير الاجتماعي.

IbtiHAlinO

النظريات العاملية في التغير الاجتماعي

مقدمة :

إن ما يقصد بالنظريات العاملية ، هي تلك النظريات التي تفسر التغير الاجتماعي في ضوء عامل واحد من عوامل التغير ، كالعامل التكنولوجي أو العامل الاقتصادي أو العامل الأيكولوجي ... الخ.

وهي نظريات حديثة نسبيا مقارنة بالنظريات السابقة ، و نظرا لكونها تبني أفكارها في الغالب على تجارب علمية و إمبريقية (ميدانية) ، لهذا اعتبرت نظريات سوسيولوجية (علمية) تمييزا لها عن النظريات الفلسفية السابقة.

و بطبيعة الحال فإن هذه النظريات السوسيولوجية ليست واحدة في إطارها العام أو في معالجتها للتغير الاجتماعي ، كما أنها تتفاوت من حيث الواقعية في التحليل و التفاوت في درجة التأثير على الظواهر الاجتماعية .

غير أنه هناك اختلاف بين آراء القائلين بهذه العوامل و اتفاق في حتمية التغير و لزوميته تلك الحتمية التي تقصر التغير على عامل واحد فقط ، الأمر الذي عرضها الى كثير من الانتقادات العلمية وقد ذهب ولبرت مور W. Moor الى استبعاد نظرية العامل الواحد في إحداث التغير الاجتماعي وفي نظره – لا بد من الرجوع الى اكثر من عامل واحد في ذلك ، وهذه قضية سنأتي عليها في التقييم العام لتلك العوامل .

و النظريات العاملية هي :

١- نظرية العامل التكنولوجي .
٢- نظرية العامل الديموغرافي .
٣- نظرية العامل الأيكولوجي .
٤- نظرية العامل الاقتصادي .
٥- نظرية العامل الثقافي و أنواعها .

نظرية العامل التكنولوجي :

ينظر الى تحديد مفهوم التكنولوجيا نظرات متعددة تختلف باختلاف تخصص الباحثين ، ولهذا جاءت تعاريف عديدة منها :

التكنولوجيا : هي الوسائل التقنية التي يستخدمها الناس في وقت معين من أجل التكيف مع الوسط الذي يعيشون فيه.
التكنولوجيا : يرى ويليام أجبرن بأنها : دراسة التقنيات و الأفكار التي تغطي المواضيع المادية أي أنها تشمل الجوانب المادية للثقافة

و هناك من يربط بين التكنولوجيا و العلوم التي تدرس في المعاهد الفنية و الكليات العلمية ، مثل الهندسة و الميكانيكا و الكهرباء إي أنها ترتبط بالتطبيق أكثر من ارتباطها بالناحية النظرية. ولا شك ان في ذلك صعوبة في التمييز الواضح بين هذين العنصرين نظرا للارتباط السببي بين النظرية و التطبيق .

و يرى كثير من الأفراد بأن التكنولوجيا هي فن استعمالات الآلات – التقنيات – أي الامتلاك العلمي لاستعمالها و الأهمية المترتبة عليها أو هي الآلات و فن استعمالها .

العلاقة بين التكنولوجيا و المجتمع :

ترتبط التكنولوجيا بالمجتمع ارتباطاً وثيقا فهي انعكاس لثقافته المادية و الفكرية و تعبير صادق عن تقدم المجتمع الحضاري هذا من ناحية الارتباط أما من ناحية التأثير فالعلاقة جدلية بينهما حيث يؤثر كل منهما في الآخر .

و تشمل التكنولوجيا العلم التطبيقي الذي يؤدي إلى صناعة الأشياء المادية و القائلون بالعامل التكنولوجي – النظرية التكنولوجية – يرجعون التغيرات الاجتماعية إلى التكنولوجيا و منهم وليام أوجبرن .

وفي الواقع لا يهتم (علم الاجتماع) بالتكنولوجيا اهتماماً مجرداً و إنما يهتم بها للأثار التي تتركها في المجتمع أو بمعنى آخر لأهمية وظيفتها الاجتماعية ، فصناعة السيارة مثلاً كآلة تقع في دائرة غير دائرة العلوم الاجتماعية ولكن (معناها)أي آثارها و استعمالها يقع في دائرة العلوم الاجتماعية فآثار السيارة واضحة في حياة الناس وما يتعلق بوظيفتها في المجتمع من حيث الاتصال و تكوين العلاقات بين الأفراد وغير ذلك جهاز الهاتف و المذياع و الكهرباء الخ إن وظيفة المخترعات المادية هي خدمة الحياة الاجتماعية أي إن جوهر التكنولوجيا اجتماعي .

و بطبيعة الحال لا نتصور أن التكنولوجيا بوصفها آلات هي علم اجتماع و إنما هي علوم طبيعية وهي في نهاية الأمر ثقافة مادية إلا أن معناها اجتماعي و أن العلاقة بين المجتمع و التكنولوجيا متبادلة فالحاجة الاجتماعية تتطلب اختراع آلات بدورها تحدث تأثيراً في حياة المجتمع فإنتاج التكنولوجيا و وظيفتها تتعلق بحياة المجتمع عامة .

ومن الوجهة الاجتماعية فان (معنى) التكنولوجيا هو الذي يؤثر في تغير المجتمع و التكنولوجيا في الأوجه التالية :

- يؤدي الموقف الاجتماعي (الحاجة الاجتماعية) إلى الاختراع المادي الذي يستعمل في المجتمع .
- يؤثر الاختراع التكنولوجي في حياة المجتمع من خلال استعماله .
- و بفعل عامل الانتشار تؤثر التكنولوجيا في مجتمعات لم تساهم في عملية اختراع أو الاكتشاف كما أنها لا تترك الآثار نفسها في المجتمعات كافة بفعل الاختلاف الثقافي فيما بينها.

و يتبين من ذلك أن العلاقة جدلية بين المجتمع و التكنولوجيا .

التكنولوجيا و التغير الاجتماعي :

ترى النظرية التكنولوجية أن التغير الاجتماعي سببه العامل التكنولوجي أي أن التكنولوجيا هي علة التغير في المجتمع ، و تُرجِع كل التغيرات الاجتماعية إلى أسباب تكنولوجية . و تتوقف طريقة إحداث التغيرات التكنولوجية للتغير الاجتماعي على فهم الطبيعة العلية التي هي في الواقع عبارة عن عملية اضطراديه أي أن التأثير التكنولوجي لا يتوقف عند إحداث الأثر الأول بل إن التأثير مؤديا إلى آثار مصاحبة أو مشتقة على هيئة سلسلة مترابطة الحلقات ولهذا فإن للعامل التكنولوجي أثراً مهماً في التاريخ الاجتماعي للمجتمعات و يؤدي إلى تقدمها .

إن وطأة الاختراعات تؤدي إلى تأثيرات تنتشر في اتجاهات مختلفة تشبه الموجات المائية الناتجة عن التقاء حجر في الماء فتتشكل دوائر متصلة وهكذا يكون تأثير التكنولوجيا في الحياة الاجتماعية تأثيراً متواصلاً .

و تأتي التكنولوجيا استجابة لحاجات الأفراد من أجل تحقيق أهدافه بأقل جهد ممكن و بأقل التكاليف ، وهي تنتج للإنسان ظروفاً مناسبة من أجل راحته و سعادته فالوسائل الفنية المستعملة في الزراعة قد أدت إلى زيادة الإنتاج و تحسين الإنتاجية و الى تحسين تربية طرق تربية الماشية ، فازداد المردود كما و كيفاً ، و صاحب ذلك تحسين في الاقتصاد الزراعي و تغير إيجابي في الحياة الفردية بوجه عام .

وقد تغيرت العلاقة بين الزراعة و الصناعة و زادت الهجرة الريفية و الهجرة الزراعية و انتعشت الحياة في المدن بشكل ملموس و بذلك نستطيع القول أن التغير التكنولوجي أصاب النظام الفردي و النظام الاجتماعي عامة .

لقد أدى التقدم في وسائل الاتصال الى تغيرات اجتماعية بعيدة المدى و لعل التغيرات التي تشهدها المدينة الحديثة هي نتيجة التكنولوجيا وقد بين وليام أوجبيران بوضوح حين قام بدراسة تأثير المذياع على الحياة الاجتماعية وقد ذهب الى أن التكنولوجيا أدت الى تغير في العادات و المؤسسات الاجتماعية بشكل واسع .

و ترى النظرية التكنولوجية أن أي اكتشاف أو اختراع تقني يؤدي مباشرة الى تغيرات اجتماعية و اقتصادية و سياسية و ثقافية فاكتشاف الطاقة الذرية أدى الى تغيرات عميقة في حياة المجتمعات فعلى سبيل المثال أدت الى حدوث تغييرات في الاستراتيجية العسكرية و الى قيام علاقات دولية جديدة .

كما أن السيارة أدت الى تغيرات اجتماعية مهمة منها تشكيل مؤسسات اجتماعية مثل التأمين و مدارس السياقة و إدارة شرطة المرور و نظامه .

وقد ساهمت التكنولوجيا في تكوين اتجاهات عدة داخل المجتمع ومن هذه الاتجاهات :

١- التخصص في العمل حيث تقوم التكنولوجيا بوظائف متعددة و تصل الى إنجاز عملها بكفاءة كبيرة و توجد وظائف عديدة وهي تعمل على إبراز ظاهرة التخصص في العمل و تبدو هذه الظاهرة بوضوح كلما تقدم المجتمع في الصناعة و تؤدي الى ظهور أنظمة قانونية وغير ذلك و للتكنولوجيا آثار في الحياة الاجتماعية و العمالية .

٢- و تكتسب الاختراعات التكنولوجية أهمية بالغة في حياة المجتمعات لأهميتها ، وقد روى أحد المؤرخين انه في سنة ١٧٧٢م اعلن استقلال أمريكا وفي ذلك الوقت تقريباً اختراع (جيمس واط) الآلة البخارية وقد كان لهذا الاختراع تأثير أوسع من إعلان الاستقلال أي أن صدى الاختراعات و الاكتشافات ينتشر بسرعة كبيرة.

٣. إيجاد الظاهرة الإمبريالية الناتجة عن الثورة الصناعية التي أدت الى فائض في الإنتاج الصناعي الأمر الذي أدى بالدول الصناعية الى القيام بالبحث عن أسواق جديدة لتصريف هذا الفائض و تشكيل الشركات المتعددة الجنسيات و الى استيطان ما يعرف بالعالم القديم و استعماره في نهاية الأمر و ترتب على ذلك إنشاء ظاهرة التبعية حتى بعد الاستقلال التي تعاني منها معظم الدول النامية اليوم .

٤. التغير في مجال القيم الاجتماعية لقد صاحب تغيرات اجتماعية عديدة المتغيرات التكنولوجية في مجال القيم الاجتماعية مثال قيمة الوقت و قيمة المرأة وقيمة العمل وغير ذلك لقد جاءت قيم جديدة لتتلاءم و العمل الصناعي و تزداد التغيرات الاجتماعية بزيادة التراكمات المادية و انتشارها وان عمل الإنسان يؤدي الى تغيره و يرى هيجل (أن الإنسان وهو يعمل على تغيير الطبيعة المحيطة به يغير من طبيعته الخاصة).

ولا يعني ذلك ان التغيرات في المجتمع وليدة التكنولوجيا و إنما هناك من المؤثرات على الحياة الاجتماعية ما يناظر أثر التكنولوجيا إن لم يزد عليه في بعض الأحيان مثل أثر الاقتصاد و الديموغرافيا كما سيوضح فيما بعد.

٥. ظهور أهمية المجتمعات الصناعية و سرعة تقدمها مقارنة بالمجتمعات الأخرى ان زيادة التغير تقترن بمدى التراكمات التكنولوجية الحادثة في المجتمعات الصناعية و هذا ما يفسر لنا سرعة التغير في المجتمعات الصناعية دون غيرها وفي مجال التغير الاجتماعي كمعلول لعلة (التكنولوجيا) يمكن وضع السؤالين التاليين : كيف يؤدي التكنولوجيا الى التغير الاجتماعي ؟ وما النتائج المترتبة على ذلك ؟

نستطيع أن نلمس الإجابة على هذين السؤالين لدى القائلين بالنظرية التكنولوجية على النحو التالي :

تبني أفكار التكنولوجيا على القسمة الثنائية للثقافة لدى منظري هذا الاتجاه أمثال وليام أوجبرن و نمكوف و ممفورد وغيرهم . يحدث تراكم مجال الثقافة المادية نتيجة لعاملي الاختراع و الاكتشاف بشكل اسرع من الجانب اللامادي للثقافة في فترة من الزمن الأمر الذي يؤدي الى تخلف الجانب اللامادي عن مزامنة (مجاراة) الجانب المادي وهذا الأخير يشكل في النهاية قوى دافعة لتغير الجانب اللامادي .

و يصطلح (أوجبرن) على تخلف الجانب اللامادي عن الجانب المادي بالهوة الثقافية (Cultural lag) أو التخلف الثقافي .

و يترتب على نظرية أوجبرن ملاحظتان هما :

- إن التغيرات المادية اسرع في تراكمها من التغيرات اللامادية .
- إن التغيرات المادية تصبح سبب في تغير الثقافة اللامادية. **و ترجع عملية تخلف اللاماديات عن الماديات في التغير الى عدة اسباب وهي :**

١- الميل للمحافظة على القديم فكل الثقافات تحاول أن تبقى على تراثها الفكري خوفا من التجديد .
٢- الجهل بحقيقة التجديد و الاختراع و عدم معرفة طريقة استخدامه مما يؤدي بالتالي الى رفضه في النهاية .
٣- النزعة المحافظة لدى كبار السن و جمود العادات و التقاليد هذه عقبات أمام التغير اللامادي في حين أن الماديات لا تعترضها مثل هذه العقبات و حينما يحدث التغير المادي نتيجة للاختراع أو اكتشاف فان التغير اللامادي يأتي بعده بمدة من الزمن .

ومن العلماء الذين يقولون بالنظرية التكنولوجية العالم نمكوف الذي درس اثر التكنولوجيا في الأسرة و احداث التغيرات الاجتماعية فيها .

وقد بين أن الثورة الصناعية هي المسؤولة عن التغيرات التي حدثت للأسرة فانتقال الإنتاج من البيت الى المصنع ساعد ذلك على نشأة المدن الصناعية و أصبحت ذات أنماط اجتماعية متميزة من الثقافة هي ثقافة المجتمع الحضري الحديث وقد ترتب على الثورة الصناعية التغيرات الجوهرية التي أصابت مختلف النظم و المؤسسات داخل المجتمع .

وقد أدت الثورة الصناعية الى تقليص حجم الأسرة فأصبحت صغيرة نووية و اقل استقرارا من الأسرة في المجتمع الزراعي .

و يرى نمكوف أن العلاقة بين التغير التكنولوجي و التغير الأسري في العمليات التالية :

١- أدت الصناعة الى تخفيض أو إنهاء الإنتاج المنزلي الأمر الذي نجم عنه إلغاء الوظيفة التي كانت للأب في رئاسة العمل الزراعي و اليدوي عموما .

٢- وقد نتج عن عمل الرجل خارج المنزل أن ترك تدبير شؤون البيت و التربية للمرأة فزاد سلطانها عامة.

٣- و ان خروج المرأة للعمل قد منحها استقلالية اقتصادية أدت الى المزيد من الحرية و تعزيز فكرة المساواة بين الجنسين .

٤- نشأت ظاهرة المدن الصناعية و المجتمعات الحضرية و نمو الخدمات و إسناد هذه الخدمات تابعة للدولة .

و خلاصة القول إن القائلين بالنظرية التكنولوجية في التغير يرون أن التغيرات الاجتماعية تعود الى العامل التكنولوجي و أن التكنولوجيا هي أول ما يتغير و أن اللاماديات لا تزامن الماديات في تغيرها مما ينتج بالتالي ما يسمى بالهوة الثقافية.

و يؤكد أوجبيرن على أن الثقافة المادية تغيرت لدى المجتمعات الغربية بشكل واضح في السنين الأخيرة في حين بقيت الثقافة اللامادية على عهدها كالنظام السياسي و العائلة و بقية اللاماديات .

وهناك من سبق أوجبيرن في نظريته هذه مثل كوست و ماكس فيبر وكارل ماركس في أن الجانب المادي أسبق في التغير و يذهب ماكيفر في أن هناك ظروفاً دائمة تعتبر عوامل مهمة في التغير الاجتماعي مثل نظام الطبيعة أو العلية الخارجية المستقلة عن نشاط الإنسان و يمكن ادرج الحالة البيولوجية تحت النظام و يرجع عوامل التغير الى عاملين أحدهما دائم وهو نظام الطبيعة و دوام هذا لا يمكن جعله صالحاً كعلة للتغير فالتغير الجديد لا تفسره علة دائمة أي الطبيعة و ثانيهما ما يتصل بثقافة الإنسان أي التكنولوجيا المتغيرة وهي عنده تعتبر علة التغير أي أنه يتفق مع أوجبيرن في نهاية الأمر.

النظريات العاملية في التغير الاجتماعي

مقدمة :

نظرية العامل الديموغرافي : يقصد بالديموغرافيا مجموعة العناصر المتعلقة بالهيكل السكاني من حيث الزيادة أو النقصان ومن حيث الكثافة أو التخلخل و كذلك التوزيع حسب الهرم السكاني وما الى ذلك.

وقد بدأ الاهتمام بالمسألة الديموغرافية مع بداية الثورة الصناعية الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة لكون العمال يشكلون العامل المهم في العملية الإنتاجية ، و لأن كل عملية إنتاجية تتوقف الى حد ما على عدد المشاركون فيها وعلى العلاقات و المتغيرات الاجتماعية لهؤلاء المشاركون ، فالظواهر الاجتماعية تتأثر بعدد الأفراد الذين يأخذون بها .

و تتأثر الحركة السكانية بعاملين هما : (عامل المواليد و عامل الوفيات و الهجرة) و تؤكد الدراسات السكانية الحديثة على وجود علاقة بين السكان و قضايا التخلف و التقدم ، أي بمسألة التغير الاجتماعي عموماً من خلال العلاقة بين البناء الديموغرافي و البناء الاقتصادي بوجه عام و استغلال موارد المجتمع و معدلات التنمية الشاملة و نرتبط الحركة السكانية بالحركة الاقتصادية أي لا نستطيع فهم اتجاه النمو السكاني بمنأى عن البناء الاقتصادي .

وقد أكد (دور كايم) في تحليله للعامل الديموغرافي و التغير الاجتماعي على أن تقسيم العمل قد احدث تغييرات جذرية و بالانتقال من التضامن الآلي الى التضامن العضوي ، و يعود ذلك الى الخصائص السكانية للمجتمعات من حيث الحجم و توزيعهم المكاني و طبيعة العمل الذي يقومون به من زراعة أو صيد و الوسائل المستخدمة فيه و كل التخصصات تؤدي الى التكامل و يؤكد على ان تقسيم العمل و تعدده و يرتبط بحجم السكان و كثافتهم الأمر الى التقدم الاجتماعي و بمعنى ان التقدم الاجتماعي يرتبط بمدى كثافة السكان و حجمهم .

و يذهب دوركايم في تحليلاته لزيادة السكان ان الكثافة الديموغرافية ليست سببا في تقسيم العمل فحسب و إنما تؤدي الى الكثافة الأخلاقية التي تكشف في النهاية عن مدى حضارة المجتمع ، و تحدد السبب الرئيسي للتقدم وفي تقسيم العمل المرتبط بالحضارة ، و ترتبط العلاقات الاجتماعية ارتباطا شديدا بعدد الأفراد المشاركين فيها ومن خلال هذه النظرة فان الحضارة تظهر ليس باعتبارها هدفا و إنما بوصفها مجالا يمارس من خلاله الأفراد وظائفهم الاجتماعية .

وقد توصل الى علاقتين سببيتين :

١- ان نمو الكثافة السكانية يصاحبه نمو العمل و الكثافة الأخلاقية (الحضارة).
٢- ان تقسيم العمل و الكثافة الأخلاقية تؤديان بالضرورة الى التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي .

و يترتب على ذلك ان الكثافة السكانية التأثير الواسع في عملية التغير الاجتماعي و خطط التنمية بوجه عام و يؤيده في ذلك (جورج بلندي) في ان العامل الديموغرافي يحدد المجالات الاقتصادية و تتحدد بموجب ذلك الملامح الاجتماعية و الثقافة للسكان و يؤكد على العلاقة التبادلية بين العوامل الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية و ينتهي الى ان الخصائص السكانية تحدد القدرة على التنمية و توجيه التغير الاجتماعي وقد ظهرت نظريات عديدة تربط بين البناء الديموغرافي و البناءات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع منها :

نظرية (دبلداي) : التي تربط بين النمو السكاني و بين البناء الطبقي للمجتمع من خلال تطبيق القانون العام للوراثة لدى الكائنات الحية و مؤداه اذا تعرض احد الأنواع الحية للانقراض فان الطبيعة تعمل على زيادة عدد أفراده حفاظا على النوع من خطر الانقراض وفي الأثناء تطبيق هذا القانون على المجتمع وجد (دبلداي) أن خطر الانقراض يتوافر لدى أبناء الطبقات الدنيا للمجتمع بسبب معاناتها من انخفاض الدخل و سوء التغذية و انخفاض مستوى الرعاية الصحية و الثقافية أما الطبقات العليا فلا تتعرض لهذا الخطر وهذا ما يفسر لديه ارتفاع نسبة الخصوبة و التوالد بين أبناء الطبقات و انخفاضها بين أبناء الطبقات العليا.

وفي الحقيقة أن نظرية (دبلداي) أهملت التفرقة بين معدلات الخصوبة و بين معدلات الزيادة السكانية لأنها أهملت عامل الوفيات ناهيك أن التوزيع الطبيعي للزيادة السكانية لا ينطبق على الواقع في كل الأحوال و الظروف .

وهناك من يربط بين معدلات التوالد و بين الحراك الاجتماعي الرأسي داخل المجتمع على اعتبار أنه مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي ومن هؤلاء (ديمونت) حيث يفترض أن الإنسان يسعى لتقلد المركز الاجتماعي العالي ، وفي سبيل ذلك يكون على استعداد لتكوين عائلة كبيرة الحجم ، وفي المجتمعات التي لا توجد فيها عقبات أمام الفرد تحول دون التنقل الرأسي الطبقي ، يقل الاتجاه نحو تكوين أسر كبيرة الحجم .

و نتيجة لسيادة روح الديموقراطية في فرنسا ، و عدم وجود عقبات أمام التنقل الطبقي ، فإن معدلات المواليد منخفضة لديها على عكس ما هو سائد في الهند ذات النسق الطائفي المتحجر الذي يحول دون التنقل الطبقي الاجتماعي .

و يتبين من مجمل الآراء السابقة ، أن العامل الديموغرافي يقف وراء التغيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع ، بمعنى أن الديموغرافيا تستطيع تفسير مقولة التغير الاجتماعي .

وفي الحقيقة ، إن للعامل الديموغرافي أهمية في التأثير على التغير الاجتماعي لكنه لا يعتبر عاملا أساسيا منفردا في توجيه التغير الاجتماعي إيجابا أو سلبا .

بدلالة الاختلاف في التغير بين الدول ذات العدد السكاني المتكافئ ، و تشابه التغير في دول مختلفة الكثافة السكانية و الوضع الديموغرافي بوجه عام .

لذا يمكن القول : أن العامل الديموغرافي عنصر مهم في التغير الاجتماعي ، ولكن لا يمكن إرجاع جميع التغيرات الاجتماعية جميعها له.

نظرية العامل الإيكولوجي :

تستعمل كلمة إيكولوجيا مرادفا للبيئة الطبيعية و الجغرافية التي يعيش فيها الإنسان ، و تركز الدراسات الإيكولوجية على دراسة الآثار المباشرة للبيئة على الحضارة المادية و الفكرية للشعوب ذات الوسائل التكنولوجية البسيطة .

و يندرج تحت مفهوم الإيكولوجيا العديد من الأنواع :-

- **الإيكولوجيا البشرية :** التي تهتم بدراسة العلاقة بين الإنسان و بيئته ، و أسباب التوزيع المكاني و الزماني للأشخاص و الجماعات و الخدمات في ظل ظروف معينة و متغيرة الى جانب دراسة العوامل المرتبطة بتغير نماذج هذه التوزيعات.

- **الإيكولوجيا الاجتماعية :** و تهتم بتوزيع الجماعات الضرورية و تشكيلها لاستغلال الموارد الطبيعية مع العناية بالعلاقات غير المباشرة التي تنتج عن هذه التجمعات.

وهناك الإيكولوجيا الحضرية وغيرها... الخ .

و القائلون بالعامل الإيكولوجي يفسرون التغير الاجتماعي على أساس ظروف خارجية مفروضة على المجتمع ناتجة عن البيئة الجغرافية . وقد ربط العالم (بيرجس) بين الظواهر الاجتماعية و المناطق الطبيعية في المدينة ، مؤكدا على أن المناطق المتخلفة في المدينة تعتبر مكانا طبيعيا للجريمة و الأمراض و الفساد .. الخ .

و تحاول الدراسات الإيكولوجية الكشف عن شواهد عديدة في وجود فروق جوهرية بين سكان الأرياف و سكان المدن . بل عن فروق جوهرية داخل المدن نفسها ، كما فعل علماء مثل (بارك وشومبار) وغيرهما.

كما اهتم العالم العربي ابن خلدون بتأثير البيئة الطبيعية على العمران البشري في أكثر من موضع في مقدمته الشهيرة ، وكان يفسر كثرة السكان وقلتهم بالعوامل المناخية ، فزيادة السكان ترتبط باعتدال المناخ و العكس صحيح . كما ربط ابن خلدون بين الهواء و أخلاق البشر ، كما أن طبيعة الظواهر الاجتماعية و النفسية للسكان و إنتاجهم تتأثر بالعوامل البيئية ، بذلك يكون ابن خلدون من ممثلي نظرية العامل الإيكولوجي في التغير الاجتماعي .

و خلاصة القول أن نظرية العامل التكنولوجي ترجع التغيرات الاجتماعية الى العوامل البيئية المختلفة التي تؤثر في النشاط و الحياة الاجتماعية و الثقافية عموما ، و أن هناك علاقة بين النظام الإيكولوجية و النظم الاجتماعية الأخرى ، وهي علاقة سببية تأثيرية.

و يمكن القول بأن قصر ظاهرة التغير الاجتماعي على العامل البيئي فقط فيه مبالغة شديدة ، ولا تقدم تفسيرا لظاهرة التغير الاجتماعي ، وذلك للأسباب التالية :

١. أن تأثير البيئة يكون قويا كلما كان المجتمع بسيطا لا يستخدم التكنولوجيا بشكل كبير.
٢. أن التأثر متبادل بين البيئة الطبيعية و الظواهر الاجتماعية.
٣. أنه لابد لوجود عوامل أخرى لا تتعلق بالبيئة الطبيعية فقط ، و ذلك لتفسير التغيرات الاجتماعية.
٤. توجد نظما اجتماعية متشابهة في المجتمعات بالرغم من تفاوت البيئة بينهما و العكس .

وعليه : فبالرغم من أهمية العامل الإيكولوجي إلا أنه لا يفسر التغير الاجتماعي لوحده .

نظرية العامل الاقتصادي :

تعتمد النظرية الاقتصادية في تفسيرها لعملية التغير الاجتماعي على البناء الاقتصادي للمجتمع و تأثره على العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد و الجماعات ، أي تأثير النواحي المادية على المجالات الاجتماعية ، حيث أن النشاط الاقتصادي يتحكم في حياة المجتمع السياسية و الفكرية وليس العكس .

و تعرف النظرية الاقتصادية بالنظرية الماركسية في أدبيات التغير الاجتماعي ، وهي تتبنى مقولة الحتمية الاقتصادية : التي ترى أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع و تطوره و يتكون أساسا من الوسائل التكنولوجية و يحدد النظام الاجتماعي و العلاقات في المجتمع .

و تعتبر نظرية العامل الاقتصادي في التغير الاجتماعي أن للمجتمع بناءان :

١. بناء تحتي : وهو الاقتصاد الذي يؤثر في البناء الفوقي الذي يتكون من بقية نظم المجتمع و يشكلها.

٢. بناء فوقي : و يتكون من الأنظمة السياسي و الأخلاقي و القانوني .. ، أي البناء الاجتماعي عموما.

و يرى (بوتومور) أن النظرية الاقتصادية (الماركسية) في التغير الاجتماعي تعطي اهتماما كبيرا لعنصرين من عناصر الحياة الاجتماعية ، وهما : نمو التكنولوجيا (قوى الإنتاج) و العلاقات بين الطبقات الاجتماعية. و أنه في كل مرحلة من تطور قوى الإنتاج ، يسود أسلوب معين للإنتاج و طبيعة محددة للعلاقات الاجتماعية يسود فيها صراع بين الطبقة المسيطرة التي تملك وسائل الإنتاج و بين الطبقة العاملة.

و تضم قوى الإنتاج :

أ - آلات الإنتاج التي تنتج بواسطتها وسائل الحياة المادية.
ب - عدد الأفراد الذين يستخدمون الآلات للإنتاج.
ج - المعارف التقنية الضرورية و عادات العمل المكتسبة ونوع العمل (فكري أو يدوي).

أما علاقات الإنتاج : فيقصد بها العلاقات القائمة بين الأفراد خلال عملية الإنتاج ، وهي إما أن تكون علاقات تعاون و تعاضد أو علاقات سيطرة وخضوع فيها استغلال من البعض للبعض الأخر.

و مجمل القول : أن النظرية الاقتصادية (الماركسية) تعالج التغير الاجتماعي من خلال التناقض داخل البناء الاجتماعي (المجتمع) ، التناقض بين الطبقات و ان البناء التحتي في المجتمع (الاقتصاد) هو الذي يحدد وضع المجتمع التاريخي و بنائه الاجتماعي ، و يكون التغير في هذه الحالة حتمياً.

نقد نظرية العامل الاقتصادي في التغير الاجتماعي:

١. أنها تبسط التغير الاجتماعي و تعزوه الى العامل الاقتصادي و تتجاهل العوامل الأخرى .
٢. لم توضح الارتباطات الصارمة في علاقة البناء التحتي و البناء الفوقي بالمجتمع .
٣. كثيرا من تنبؤات (ماركس) لم تتحقق خاصة في انتصار طبقة البروليتاريا الكادحة .

النظريات العاملية في التغير الاجتماعي

نظريات العامل الثقافي :

تختلف المجتمعات عن بعضها باختلاف الثقافة التي تميز بين الشعوب ، كما أن الثقافة تختلف النظرة اليها ، و تتعد تعاريفها

فالأفكار و القيم و الأيديولوجيا وغيرها تعتبر من ميكانيزمات التغير الاجتماعي عند القائلين بهذه النظرية ، ولما كانت النظرية تنشر لذا ، تعتبر سببا في تغير مجالات عديدة في المجتمع وفي غيره من المجتمعات الأخرى ، فحينما يتبنى مجتمع قيما معينة فإنها تؤثر في نظر أفراده نحو العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم ، وفي اتجاهاتهم بشكل عام .

ولقد أدت كثير من الحركات الفكرية الى تغيرات اجتماعية واسعة مثل حركة النهضة الأوروبية و فلسفة الثورة الفرنسية وغيرها من الحركات الاجتماعية و السياسية و الدينية .

كما أن الثقافة تعتبر عاملا للمنافسة الاجتماعية بما ينتج عنها من صراع فكري بين الفئات المختلفة في المجتمع مما يؤدي بالتالي الى حدوث تغير اجتماعي جديد.

و تنطوي تحت اطار العامل الثقافي اتجاهات عديدة يجمعها خيط واحد وهو قولها : أن العناصر الثقافي تتفاعل مع بعضها مؤدية الى التغير الثقافي ، ولكنها تختلف حول الطريقة المؤدية اليه ، غير أن الثقافة حقلا محوريا بينها .

و يمكن حصر الاتجاهات القائلة بالعامل الثقافي في التغير في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي :

-نظرية الانتشار الثقافي .
-نظرية الارتباط الثقافي .
-نظرية الصراع الثقافي .

وهي تركز على آليات التغير الثقافي و مصادرة ، وهل هي داخلية أم خارجية ؟ وكيف يكون ذلك ؟
و سنعرض آراء هذه النظريات المتشابهة المختلفة على النحو التالي :

أولا : نظرية الانتشار الثقافي :

تنطلق النظرية الانتشارية من أن التغير الثقافي يرجع الى عامل الانتشار ، فالانتشار عملية تنتشر بموجبها سمات ثقافية من منطقة الى أخرى و الى أن تعم تلك السمات أنحاء العالم ، لا ن من سمات الثقافة الانتشار .

و تميز هذه النظرية بين انتقال التراث و انتشاره ، فيعني الأول : الانتقال الثقافي عبر الأجيال (من جيل الى آخر) داخل المجتمع ، أما الثاني فهو يعني : انتقال سمات ثقافية من مجتمع الى آخر ، و بمعنى آخر أن التراث يعمل وفق عامل الزمن ، بينما الانتشار يعمل وفق عامل المكان .

و ترجع هذه النظرية التغيرات التي تحدث في مجتمع ، انمار تأتي نتيجة استعارة سمات ثقافية من مجتمع ثان ، أي أن التغيرات الثقافية ترجع في مصدرها الى ثقافة أخرى .

انطلاقاً من ذلك تبني النظرية أفكارها على عامل الانتشار وهو كل الحالات لا يعني انتقال الأفراد و إنما انتقال السمات الثقافية.

وقد جاء مصطلح الانتشار الثقافي في كتابات علماء الأنثروبولوجيا حيث ذهب تايلور في كتابة (الثقافة البدائية) الى أن فكرة الانتشار الثقافي جاءت لتكشف عن سر التشابه لكثير من السمات و العناصر القافية في مجتمعات متباعدة عن بعضها مرجعا ذلك التشابه الى انتشار و انتقالها من مصدر واحد أو من عدد المصادر نتيجة للاتصال الثقافي بين تلك المجتمعات وقد تكون هجرة العنصر الثقافي كاملة أو جزئية.

و تعتمد عملية الانتشار على عامل الاختراع الذي يعتبر أصل الثقافة الجديدة و يؤدي في النهاية الى استمرارية بناء الثقافة و حفظها من الفناء و أما آليات الانتشار فهي متعددة منها : الهجرة و الاستعمار و الثورة وغيرها . ولا تخلو عملية الانتشار من وجود عوائق الأمر الذي يؤدي الى مقاومة الثقافة المستعمرة و إبطاء عملية التغير عموما .

و يبدو ذلك بوضوح حينما تترسخ عناصر ثقافية في مجتمع فانه في هذه الحالة يصعب إحلال عناصر جديدة لتأخذ مكانا في النسق القائم .

وفي كل الحالات يمكن ملاحظة العناصر المعوقة للانتشار ، وهي تركز على انتقال الثقافة سواء عن طريق النقل أم الغزو أم الاستعارة متتبعة انتقال العناصر الثقافية عبر المكان و ترى ان الهجرة تؤدي الى انتقال وحدات ثقافية كبيرة ، و أما الاستعارة فتؤدي الى انتقال وحدات ثقافية بسيطة لا تحدث في البداية تغيرا يذكر في المجتمع الجديد .

و نظرا لسعة مجال الانتشار الثقافي و تعدد آلياته فقد وجدت مدارس مختلفة في أنحاء العالم و يمكن تمييز ثلاث مدارس هي:

١- المدرسة الألمانية النمساوية : بزعامة جرايبنر وهي تبين وجود سبع أو ثماني نماذج ثقافية اصليه في العالم ذات طابع منسجم و مستقل ثم انتشرت في أرجاء العالم بفعل عامل الانتشار و كان انتشار كل ثقافة أما جزئيا أو كليا و تنظر الى دراسة الحياة البدائية باعتبارها مفتاحا لفهم الاتصال بين الثقافات المعاصرة .

٢- المدرسة الإنجليزية : بزعامة اليوت سميث وبري ، وهي تقول بمصدر واحد للثقافة وهي الحضارة المصرية التي عمت العالم الى ان جاءت الحضارة اليونانية وحلت مكانها .

٣- المدرسة الأمريكية : بزعامة (الفرد كروبير و بواس) وهي تهتم بالآثار المترتبة على عملية الانتشار الثقافي في المجتمعات ، وقد حاولت هذه المدرسة تلافي النقص و الأخطاء التي وقعت فيها المدرستان السابقتان من حيث انطلاقهما من بداية تجريبية متواضعة ومن فروض منتقاة ....

تقييم :

يتبين من كل ما سبق أن النظرية الانتشارية تؤكد على الانتشار الثقافي بوصفه عاملاً للتغير الاجتماعي ، و أدت الى الاهتمام من جديد بتاريخ الثقافة و دراسة الروابط الثقافية بين المجتمعات.

إن هذه النظرية رغم أهميتها العلمية إلا أنها لا تخلو من النواقص التالية :

أولاً: ان التركيز على العامل الخارجي في عملية التغير الاجتماعي ينفي العوامل الداخلية التي تؤدي الى التغير و إلغاء لفاعلية المجتمع وآليات التغير فيه و يحرم المجتمع من الابتكار و الاكتشاف ، وهذا ينافي الحقيقة الواقعية حيث أن القيم السائدة و الأيدولوجيات و كل عناصر الثقافة تتفاعل و تؤدي بالتالي الى التغير.

ثانياً : إن عامل الإرادة في التعبير عاملاً مهماً في الوقت الذي يكون مهملاً لدى الانتشاريين .

ثالثاً : ومن جهة أخرى لم يفسر الانتشاريون كيف ولماذا تنتشر السمات الثقافية من مجتمع دون آخر والى مجتمع دون آخر ؟ الأمر الذي كان مهملاً عندهم كما أنهم لم يفسروا أسباب انتشار الثقافة.

ولم ينتبه الانتشاريون الى عملية الثقافة ، وهي عملية معقدة في الوقت الذي ذهبوا فيه إلى الانتقال يكون ميكانيكياً ، وفي ذلك تبسيط لعملية الانتقال و الاستقبال الثقافي . كما أن النتائج التي توصلوا اليها لا تخدم نظرية عامة في التغير الثقافي .

ثانيا: نظرية الارتباط الثقافي :

تُرجع نظرية الارتباط الثقافي التغير الاجتماعي الى عوامل داخلية بالمجتمع ، وهذا على عكس ما ذهبت اليه نظرية الانتشار الثقافي . كما أنها ترى أن التغير الاجتماعي يأتي من العناصر الكائنة في المجتمع وليس من خارجه.

و يمثل هذا الاتجاه العالِم (سوروكين) في كتابه (الديناميات الثقافية و الاجتماعية) و يتفق سوروكين مع المؤرخين في أن هناك جوانب فريدة غير متكررة في التغير الاجتماعي.

و يرى (سوروكين) أن الاتجاه العام للتغير الاجتماعي يأخذ شكل التقدم المضطرد حتى يصل الى حد معين ، ثم يحدث جمود ، ثم نكوص الى حد معين ثم يرتد التغير الثقافي الى الاتجاه المضاد الإيجابي .

وتقوم نظرية (سوروكين) في الارتباط الثقافي على مبدأين أساسيين هما :

١- مبدأ التغير الداخلي الموروث : و يقوم على حتمية التغير في المجتمع و أن كل المجتمعات في تغير مستمر ، حتى ولو بدت ثابتة من الخارج. و أن التغير يتم في شكل حلقات متصلة مترابطة تتأثر و تؤثر .

و يؤكد أن تغير النظام الاجتماعي إنما يكون نتيجة لسلسلة من التغيرات التراكمية الموروثة التي تحدد مستقبل التغير.

٢- مبدأ الحدية في التغير : و يقوم على حدية العلاقة السببية بين المتغيرات المترابطة في تحديد عملية التغير ، وفي اطار الممكنات المختلفة للمتباينات الأساسية للأنظمة الاجتماعية . فالنظام الاقتصادي يتغير في ضوء المتباينات التالية : الصيد ، الرعي ، الزراعة ، التجارة ، الصناعة. فهذه المتباينات تتكرر عبر العصور دون أن تسير سيرا مستقيما و يقرر سوروكين : أن الثقافة لا تفنى ، و إنما تتحول أو تمتص لكنها لا تفنى .

تقييم نظرية الارتباط الثقافي (لسوروكين) : أنه بسط من عملية التغير الثقافي و قصرها في عامل واحد من (داخل الثقافة) ذاتها ، وهذا فيه إهمال لعامل مهم في التغير الثقافي إلا وهو عامل الانتشار الذي هو من أهم خصائص الثقافة.

ثالثا : نظرية الصراع الثقافي : (المتناقضات الثقافية) :

تضم نظرية الصراع اتجاهات عديدة في تفسير التغير الاجتماعي ، منها : الاتجاه الماركسي الكلاسيكي و الحديث و اتجاهات أخرى و يجمعها (كون التناقض يؤدي الى الصراع الذي هو سبب التغير الاجتماعي).

و الصراع عملية اجتماعية ، توجد بأوجه مختلفة في الحياة الاجتماعية و أن المتناقضات الثقافية تنبع من داخل المجتمع و أن إزالتها يؤدي الى تغيرات اجتماعية فيه.

و يكون حسم الصراع الثقافي : بإنهاء جانب من العناصر الثقافية لحساب عناصر أخرى و استبدالها بعناصر جديدة و إما بتنمية العنصر الغالب في الثقافة. وفي كلتا الحالتين يحدث التغير في ثقافة المجتمع.

و للصراع أنواع عدة منها : الصراع السياسي و الطبقي و العرقي و الديني و الصناعي . وهناك الصراع على مراكز القوة المختلفة للاستئثار بالسلطة أو الثروة أو المركز الاجتماعي .

و تفسر نظرية الصراع الثقافي التغير الاجتماعي بالرجوع للمتناقضات الثقافية داخل المجتمع ، و كلما زادت المتناقضات أدى الى زيادة حدة الصراع ، و بالتالي حدة التغير الاجتماعي ، كما تذهب الى ذلك النظرية الماركسية .

و يؤكد (رالف درندورف) أن هناك بعض الاختلافات بين أنواع الصراع الاجتماعي ، فهناك صراعات ذات منشأ خارجي تكون مفروضة على المجتمع ، كالحروب و صراعات ذات منشأ داخلي ، كالصراع الذي بين الأحزاب السياسية و الذي بين نقابات العمال و أرباب العمل ، ولكل منها تحليله السوسيولوجي ، وله أهميته المتباينة في إحداث التغير الاجتماعي .

وتر نظرية التناقضات الثقافية أن التوتر يزول بعد زوال علته المسببة له ، أي أن النظام يعود الى حالة التوازن ، لكن سرعان ما تظهر حالة من التناقضات تؤدي الى الصراع ، وهكذا.... ، و التغير الاجتماعي يفسر بموجب طبيعة التناقضات الكائنة في المجتمع .

تقييم نظرية الصراع الثقافي :

-أهملت وظيفة النسق السياسي و الموقف العسكري و المنجزات التكنولوجية في إحداث التغير.

-لا يمكن أن نرجع كل التغيرات الاجتماعية في المجتمع الى عامل واحد وهو حالة الصراع بين مختلف الفئات الاجتماعية.

-هناك العديد من المجتمعات فيها تناقضات ثقافية ولم تؤدي الى صراع و تغير سلبي.

النظريات المعاصرة في التغير الاجتماعي

مقدمة :

قد استعرضنا في المحاضرات السابقة النظريات الكلاسيكية و النظريات العاملية التي تفسر التغير الاجتماعي ، و فيما يلي سنستعرض النظريات المعاصرة في التغير الاجتماعي .

و النظريات المعاصرة عديدة و متباينة يصعب استعراضها في هذا المقام ، و سيتم الاقتصار على استعراض نظريتين معاصرتين في تفسير التغير الاجتماعين هما :

- النظرية الوظيفية - النظرية التحديثية

و سيكون ذلك بعرض الأفكار الجوهرية لكلا النظريتين و مناقشتها و تقييم كل منها.

أولاً : النظرية الوظيفية :

تحتل النظرية الوظيفية أهمية كبيرة في التحليل السوسيولوجي المعاصر ، و الاتجاه الوظيفي هو اتجاه قديم حديث ، حيث ظهر في كتابات قدماء علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا .

و النظرية الوظيفية ليست اتجاها واحدا محددا ، بل تتشعب في اتجاهات عديدة تجمعها صفات عامة.

ما هي الوظيفية ؟ :

مصطلح الوظيفية من المصطلحات التي دار حولها الجدل بين علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا ، نتيجة لتعدد استخدامها في مواقف متباينة وفي علوم مختلفة .

و استخدمت الوظيفة في الرياضيات ، وفي الفلسفة التي تأثرت بالداروينية في أواخر القرن (١٩) ، و غالبا **ما تشير (الوظيفة) الى الإسهام الذي يقدمه الجزء للكل و الى ضرورة تكامل الأجزاء و تساندها في اطار الكل ...** الخ

و التحليل الوظيفي : يشير الى دراسة الظواهر الاجتماعية ، باعتبارها عمليات أو آثار لبناءات اجتماعية معينة كأنساق القرابة أو الطبقة .. الخ .

ومن اشهر من استخدم مفهوم الوظيفية (ميرتون) فقصد بها الآثار أو النتائج التي يمكن ملاحظتها و التي تؤدي الى تحقيق التكيف و التوافق في نسق معين . كما ميز ميرتون بين مفهومين مهمين ، هما : الوظيفة الظاهرة و الوظيفة الكامنة .

و تهتم الوظيفية بدراسة مسائل ثلاث : (بناء النسق الاجتماعي و وظيفته و نموه و تطوره).

الخلاصة : أن الوظيفية تشير الى التأكيد على تكامل الأجزاء في الكل والتساند فيما بينها ، و أن كل جزء يؤدي وظيفة خاصة لا يكون غيره قادرا على القيام بها . و يشبه ذلك الى حد بعيد قيام أعضاء الكائن العضوي بوظائف خاصة بكل عضو ، وهي متساندة و ضرورية من أجل أن يقوم الكل بعمله و يحفظ استمراره و وجوده . وكذلك المجتمع الذي يقوم الأفراد فيه بوظائف محددة و ضرورية متساندة من أجل بناء المجتمع في نهاية الأمر .

IbtiHAlinO

الوظيفية و التغير الاجتماعي :

تنظر الوظيفية الى ظاهرة التغير الاجتماعي نظرات متباينة إلا أنها محدودة ، وهي تقول بالتغير المحدود و البطيء في المجتمع .

و يبدي (ميرتون) الى أهمية دراسة المعوقات الوظيفية التي تحد من تكيف النسق الاجتماعي(النظام أو المجتمع) أو توافقه.

فالتفرقة العنصرية قد تكون معوقا وظيفيا في المجتمع الذي يرفع شعار الحرية و المساواة .

و يذهب أغلب الوظيفيين الى أن هناك عوامل متعددة ترتبط فيما بينها ارتباطا وظيفيا تسهم في تشكيل المجتمع و تسهم في تغيره أيضا.

و ترى النظرية الوظيفية : ان التغير الاجتماعي يطرأ على البناء الاجتماعي ، ثم يتبعه تغير وظيفي من أجل تحقيق وجود النسق الاجتماعي ذاته . بينما لا ترى العكس ، أي أن تغير الوظائف الاجتماعية لا يتبعه تغير في البناء الاجتماعي .

كما و أن آلية التغير الاجتماعي تأتي من عوامل خارجية عن المجتمع ، ومن عوامل داخلية فيه و يختلف الوظيفيون في هذه الفكرة.

و تذهب النظرية الوظيفية الى أن التغير الاجتماعي يكون تدريجيا وليس فجائيا ، وقد تؤدي العوامل المؤثرة في المجتمع الى تدعيم النسق (المجتمع) و تقويته بدلا من تغييره. و كمثال على ذلك فعند انتشار الأفكار العلمانية المختلفة في المجتمع ، يقوم النسق(النظام) الديني بتدعيم نفسه كردة فعل من أجل المحافظة على بقائه و يمكن ملاحظة ذلك في حال و أوضاع المجتمعات العربية في مقاومة الأفكار العلمانية و الإلحادية القادمة من الخارج ، حيث يقوم النظام الديني بتعظيم دوره في الحياة الاجتماعية ، و نشر ارتداء الحجاب لدى المرأة المسلمة في أماكن العمل و التعليم وفي المجتمع عامة .

و تمشيا مع فكرة التوازن في المجتمع ، ترى النظرية الوظيفية أن التغير السريع و الجذري هو ظاهرة شاذة ، لأنها ترى بالتغير البطيء و التدريجي .

نقد النظرية الوظيفية :

وجهت للنظرية الوظيفية العديد من الانتقادات من أهمها :

١. تعتبر النظرية الوظيفية غير كافية لتفسير عملية التغير الاجتماعي .
٢. هناك غموض في المصطلحات المستخدمة في التحليل الوظيفي و تباين في معانيها لدى الوظيفيون أنفسهم .
٣. يؤخذ على النظرية الوظيفية من الناحية الأيديولوجية أنها ذات اتجاه محافظ ، يحاول الإبقاء على النظام القائم .
٤. تعتبر الوظيفية التغير الاجتماعي ظاهرة مرضية خاصة اذا كان سريعا و مفاجئا ، بينما ترى ان التوازن و الاستقرار في المجتمع هو ظاهرة سوية ، و يعبر ذلك عن نظرة تشاؤمية للتغير وفيها خوف من المستقبل .

ما سبق من نقد لا يقلل من أهمية الوظيفية لتفسير الثبات الاجتماعي

النظريات المعاصرة في التغير الاجتماعي
النظرية التحديثية

النظريات التحديثية في التغير الاجتماعي

سميت بهذا الاسم لأنها تحاول تجنب الانتقادات التي وجهت للنظريات التطورية الكلاسيكية السابقة ، خاصة في مماثلتها بين تطور المجتمع و بين تطور الكائن العضوي ، وفي نظرتها الخيالية للتغير الاجتماعي.

في حين أن النظريات التحديثية حاولت النزول للواقع الاجتماعي ، و فحصه بتأمل ، مسترشدة بنماذج من المجتمعات الغربية المتقدمة ، مفسرة أسباب و عوارض التغير الاجتماعي فيها.

و تعتبر النظريات التحديثية المتغير التكنولوجي عاملا أساسيا في التحديث و التغير الاجتماعي عامة و خاصة أهم مظاهره وهو (التصنيع) الذي يؤدي الى زيادة الإنتاج على الاستهلاك ، وما يتبعه من ظواهر اجتماعية كالدقة و المواظبة و الانتظام و تغير القيم و العادات و الدوافع الشخصية.

و لأنه بسبب التصنيع وما يحدثه من تغير ، فالواجب دراسة التحديث بكل أبعاده.

مفهوم التحديث :

للتحديث معانٍ عديدة لدى المفكرين الاجتماعيين ، وفقا لاختلاف تخصصاتهم ، و اهتم به علماء الأنثروبولوجيا لدراسة التمايز بين مجتمعات تقليدية و أخرى حديثة ظهر فيها مهن جديدة .

و اهتم به علماء الاجتماع لدراسة صور التفكك بسبب التحديث : كالتوترات و انحراف الأحداث و الصراع الطبقي ...الخ .

تعريف التحديث:

هو الأخذ بالأسباب المؤدية الى تغير المجتمع الى حالة أفضل مما كان عليه عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة. لذا فهو عملية تغيير مخططة ، ترتقي بالإنتاج وتحسينه اعتمادا على العلم الحديث المبني على الواقعية .

و يرتبط التحديث (بمفهوم التغريب) أو بدول الغرب كونها مجتمعات تمتاز بسرعة التغير ، و تقبل الأفكار الجديدة ، و استخدام التقنية و العلمانية الفكرية و الديموقراطية و مبدأ الربحية .

أي أنه يشير الى محاولة القضاء على جوانب التخلف عن طريق إحداث تغييرات جوهرية هامة في الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية في المجتمع من خلال ما توصل اليه العلم الحديث .

خصائص التحديث (المجتمعات الحديثة) : (الحركية ، التمايز ، العقلانية ، التصنيع) :

١. **الحركية** : تعني سهولة تنقل الأشخاص و المعلومات و الأحوال في المجتمع مع السرعة في ذلك دون حواجز تذكر ، وهذه سمة المجتمعات الحديثة التي يتغير فيها البناء الاجتماعي و الوظيفة الاجتماعية .

٢. **التمايز** : و يعني التباين بين أفراد المجتمع نتيجة لتقسيم العمل و اختلاف مؤهلاتهم و كفاءتهم ، حيث يرتبط العمل بالمؤهل . وهذا لا يعني أن البلدان النامية تخلو تماما من التمايز ، بل أنه موجود ويقوم في كثير منه على الانتماءات العائلية و الطائفية و العرقية .

٣. **العقلانية** : و تختلف معنيها باختلاف تخصصات العلماء في الاقتصاد و الفلسفة و علم الاجتماع ، لكن يمكن القول بانها تعني : التطبيق الأمثل للمعرفة العلمية عن طريق تحكيم العقل في التطبيق ، و الابتعاد عن الخرافات و الأوهام ، من اجل الوصول الى الأهداف المقررة .

٤. **التصنيع** : وهو منهج وعملية سياسية تتبنى التصنيع كوسيلة للتنمية ، و يتضمن التحول من النشاط الزراعي التقليدي الى النشاط الصناعي و بناء مؤسسات صناعية تعتمد عليها التنمية ، بحيث يزيد الإنتاج على الاستهلاك .

الأسس العامة للنظريات التحديثية :

ترتكز النظريات التحديثية على بعض المفاهيم القديمة التي جاءت في النظرية التطورية الكلاسيكية ، مثل مفهوم التطور عند سبنسر ، و تقسيم العمل عند دوركايم ، و تقوم على مفاهيم النظرية الوظيفية التي تهدف الى التوازن و إيجاد المجتمع المثالي (المجتمع الغربي الصناعي)

و تهتم النظريات التحديثية بغائية التغير الاجتماعي ، متخذة المجتمعات المتقدمة في مظهرها (التكنو اقتصادي) نموذجا تسعى المجتمعات النامية الوصول اليه ، بعد أن تستكمل تغيير أبنيتها الأخرى بالتزامن كالبناء الثقافي و الاجتماعي...الخ . (تغريب المؤسسات).

و نخلص الى أن المهتمين بنظرية التحديث من علماء أو خبراء الأمم المتحدة ، ينصحون المجتمعات النامية بالسير على النهج التنموي الغربي تجنبا للمشكلات التي مروا بها أثناء عملية التحديث ، و نقل النماذج الغربية للإسراع في عملية التحديث . وهذا فيه تجاهل للخصوصيات الثقافية للمجتمعات النامية .

أبرز الممثلين للنظريات التحديثية : (سملسر ، و مور ، و روستو):

أولا : نظرية سملسر :

و ترتكز نظريته على التنمية الاقتصادية و على التمايز (تقسيم العمل) كركن أساسي لعملية التحديث .

و يرى **سملسر** أنه لا بد في مسيرة تحديث المجتمع من بعض التحولات في المجتمع في مجالات عدة في نفس الوقت أو بعضها متوالي ، ومنها : -

١. **في مجال التكنولوجيا :** يتم التحول الى استخدام التقنية المبنية على المعرفة العلمية.
٢. **في مجال الزراعة :** يتم التحول من الاكتفاء الذاتي الى الإنتاج الزراعي التجاري و تسويقه.
٣. **في مجال الصناعة :** يتم التحول من استخدام الطاقة البشرية و الحيوانية الى طاقة الآلات .
٤. **في المجال الديموغرافي** : يتحول السكان من القرية الى الحضر و المدن الصناعية .

وقد تنبه سملسر الى حقيقة اختلاف النتائج الاجتماعية للعمليات السابقة من مجتمع لآخر ، لكن في نهاية الأمر سيتغير البناء الاجتماعي . و سيبدو ذلك في المظاهر التالية :

-**(التمايز البنائي) :** حيث تقوم وحدات اجتماعية متخصصة و مستقلة في العائلة و الاقتصاد و الدين و التكوين الطبقي .

- **(التكامل البنائي) :** أي تكامل النشاطات المتمايزة نتيجة لتقسيم العمل و التخصص الدقيق ، ثم يحدث تمايزا بنائيا جديدا ، يليه تكامل بنائي آخر .

- **(الاضطرابات الاجتماعية) :** بسبب تحول المجتمع و اختلافه عن حالته السابقة ، كالعنف و التعصب السياسي و الحركات الدينية ، و وقوف بعض أبنية المجتمع ضد بعض ، و صراع القوى في المجتمع .

و يؤكد **سملسر** أن هناك خمسة عوامل حاسمة في تشكيل و تعديل الاضطرابات الاجتماعية وهي :

(١- تهدئة سرعة التغير للتحديث . ٢- أن تكون حركات الاحتجاج على التحديث علمانية تزداد بزيادة التحديث .
٣- تمكين المجموعات المتضاربة الى أجهزة الحكم . ٤- تجاوز المصالح الضيقة و أسباب الانقسام .
٥- تحجيم التدخلات الأجنبية لصالح بعض المجموعات المتصارعة)

ثانيا: نظرية ولبرت مور :

يعتبر ولبرت مور من الممثلين الأساسيين للنظرية التحديثية ، و يربط بين التحديث و التصنيع و التلازم بينهما .
و يرى أن المجتمعات التقليدية لن تصل للتحديث إلا بأخذ نمط الثقافة الغربية في المجالات المادية و الفكرية. و يؤكد على التمايز في هذا السياق .

وقد أوضح (مور) كسابقه بعض الشروط اللازمة للتحول الى التصنيع ومن أهمها :

(١- تغير القيم ٢- تغير المؤسسات ٣- تغير التنظيم ٤- تغير الدافعية)

و يرى ولبرت مور أن من نتائج الأخذ بالتصنيع على أية مجتمع التالي :

١. التنظيم الاقتصادي : يعتمد على التخصص ، و الطاقة الآلية ، توسع التحضر مقابل الريف .
٢. البناء الديموغرافي : الانفجار السكاني ، و الحراك الجغرافي الواسع للسكان .
٣. البناء الاجتماعي : يشهد اضطرابات و تحولات سياسية تتعلق بالديموقراطية ، و اجتماعية تتعلق بالتماسك و بشكل الأسرة ، لذا يجب إعادة التوازن للمجتمع .

ثالثا : والت روستو:

تتلخص رؤيته للتحديث في عملية النمو الاقتصادي ، وهي مبنية على فكرة المراحل التاريخية المتعاقبة ، وهي خمس مراحل :

١. مرحلة المجتمع التقليدي : و تتميز بانخفاض إنتاجية الفرد بسبب استخدام وسائل إنتاج بدائية و هيمنة القطاع الزراعي و عدم توفر التكنو لوجيا و عدم تطبيق العلم الحديث و شيوع قيم تقاوم النمو و صراع طبقي و سياسي .

٢. مرحلة التهيؤ للانطلاق : و تختفي فيها أغلب مظاهر المرحلة السابقة ، و تزيد الاستثمارات في النقل و التجارة و ظهور المؤسسات المالية و ظهور بعض الصناعات التحويلية مع وجود صراع بين قيم تدعو للانطلاق وقيم تدعو للتقليدية مع استمرار زيادة السكان .

٣. مرحلة الانطلاق : و تظهر سمات المجتمع الحديث اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا ، و تغيب القوى المقاومة للتحديث و يزيد الإنتاج و الاستثمارات و الصناعات التحويلية و ظهور جهاز سياسي ـ اجتماعي يوسع من اتجاهات التحديث و يستغل إمكانات الانطلاق.

٤. مرحلة الاتجاه نحو النضج : حيث يرتفع الدخل القومي متجاوزا معدل زيادة السكان ، و تتناقص أهمية بعض القطاعات الاقتصادية ، و يزيد الإنتاج و تتنوع الصناعات الحديثة .

٥. مرحلة الاستهلاك الوفير : أو الاستهلاك الجماهيري ، حيث يزيد الإنتاج و يتنوع و تزيد القدرة الشرائية للمواطنين بحيث يستهلكون الكماليات و يتحقق لهم الرفاه الاجتماعي و تنتشر الخدمات التعليمية و الصحية و الترفيهية و الضمان الاجتماعي .

نقد نظرية روستو :

- كان حتميا في مراحلة و ترتيبها و اتجاهها .
- اعتمد على الاستقراء الناقص (للمجتمعات الأوربية) لتعميم نظريته .
- بسط من عملية التحديث ، و تجاهل دور الاستعمار في تخلف بعض المجتمعات التقليدية .
- تعتبر نظرية أيديولوجية تجعل من النمط الغربي ثقافيا و اقتصاديا هو النمط المنشود .

لكن رغم ذلك النقد فنظرية روستو شهرة عالمية يتردد صداها حتى اليوم .

تقييم عام للنظريات التحديثية :

- ترى بأن عملية التحديث تتلخص في نقل نموذج المجتمعات الغربية ثقافيا و اجتماعيا و اقتصاديا و تكنولوجيا الى المجتمعات النامية من أجل تحديثها . أي ما يطلق عليه (التغريب).
- لا تعتبر من النظريات الكبرى العامة في التغير الاجتماعي .
- رسمت طريقا واحدا للتحديث وهو الأخذ بالنمط الغربي ، وهذا سيؤدي الى التبعية الدائمة من البلدان النامية للبلدان المتقدمة .
- تجاهلت الاختلاف الثقافي بين المجتمعات ، و التفاوت في مواردها وتنوعها التي تحدد متى ؟ و كيف ؟ تتم التغير الاجتماعي .

معوقات التغير الاجتماعي

مقدمة :

يلاحظ مما سبق أن المجتمعات تختلف في مدى استجابتها لعملية التغير الاجتماعي و أن عوامل التغير ليست على درجة واحدة في التأثير على المجتمعات . و إنما هناك اختلاف بين المجتمعات في مدى تقبل عملية التغير الاجتماعي فبعض منها يظهر التغير فيه على درجة واسعة و عميقة ، و بعضها يظهر مقاومة شديدة له ، مما يؤدي الى ضيقه و سطحيته وهذا الاختلاف يعود الى وجود بعض العوائق التي تتوفر في مجتمع دون آخر .

ولذلك تكون عملية التغير غير مرغوبة و تجد مقاومة لدى أفراد المجتمع وهذه العوائق مختلفة و عديدة ، ويمكن تقسيمها الى أربعة أقسام هي :

*** العوائق الاجتماعية .** *** العوائق الاقتصادية .**
*** العوائق الإيكولوجية .** *** العوائق السياسية .**

كما أن لكل قسم من هذه الأقسام تندرج تحته جملة من المتغيرات الفرعية متفاوتة في تأثيرها في عملية التغير الاجتماعي .

أولا : العوائق الاجتماعية :

هناك عوائق اجتماعية عددية تقف أمام التغير الاجتماعي و تظهر بوضوح لدى المجتمعات التقليدية أكثر منها في المجتمعات الحديثة و أهم العوائق الاجتماعية ما يلي :

الثقافة التقليدية : يرتبط التغير الاجتماعي الى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة ، فالثقافة التقليدية القائمة على العادات و التقاليد و القيم بوجه عام ، لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيسر فالعادات و التقاليد التي تميل الى الثبات تقاوم التغير و كل تجديد سواء كان ماديا ام معنويا ، وكلما سادت هذه الثقافة و انتشرت كلما كانت المقاومة اشد و أقوى.

فالأيديولوجية المحافظة التي تتبنى فلسفة تقديس القديم على أنه " ليس بالإمكان أفضل مما كان " تؤدي الى مقاومة كل جديد ، و تسود مثل هذه المعتقدات خاصة عند كبار السن الذين عايشوا أوضاعا مختلفة عن الأوضاع الحالية مما يؤدي الى الجهل بالتجديد و التحديث عامة و قديما قيل : " من جهل شيئا عاداه "

وقد بين (وليام أوجبرن) أن النزعة المحافظة عند كبار السن و الميل للمحافظة على القديم و استاتيكية – ثبات – العادات و التقاليد كلها متغيرات تقاوم التجديد المادي و التغير بوجه عام. مثال : جوع الهندوس بسبب تقديسهم الأبقار ، و كتعطيل دور المرأة في المجتمع من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي ففي المجتمعات ذات الثقافة التقليدية ترتفع نسبة الأمية لدى النساء حيث تصل إلى أكثر من ٩٠% الأمر الذي يحد من فاعلية المرأة و تهميشها في عملية التنمية الاجتماعية ومن الجدير بالذكر أن المرأة في المجتمعات العربية من الفئة المضطهدة بالإضافة إلى فئة الأطفال و الفقراء على حد تعبير هشام شرابي .

طبيعة البناء الطبقي : لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع الأثر الكبير في قبول أو رفض التغير الاجتماعي فالنظام الصارم للطبقات الاجتماعية يعيق عملية التغير الاجتماعي لأن التفاعل فيها يكون محدوداً نتيجة للانغلاق الطبقي فالنظام الطبقي المغلق يحد من درجة التغير كما هو في الهند و الباكستان ، حيث أن النظام يحدد نوع المهنة التي تكون مفروضة على فئات معينة في المجتمع فنظام الطبقات في الهند Caste يحدد المهن التي يجب أن يتبعها أفرادها و تنتقل بفعل عامل الوراثة وليس بموجب الكفاءة و يكون الميل نحو تعزيز الطرق القديمة التقليدية و الالتزام بها أي أن التماسك الطبقي يحد من عملية التنقل الاجتماعي الذي يكاد يعم في المجتمعات النامية اليوم .

IbtiHAlinO

الميل للمحافظة على الامتيازات : تظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم تلك المصالح التي قد تكون في المكانة الاجتماعية أو الامتيازات الاقتصادية أو الاجتماعية أو غير . ذلك لهذا حينما يشعر أولئك الأفراد بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتجديد ، سرعان ما تقوم المعارضة ، و أمثلة ذلك عديدة في المجتمعات (كالطبقة الرأسمالية و الأحزاب السياسية و العمال اليدويين....الخ .

و تظهر المقاومة بوضوح في ميادين عديدة في أنماط الحياة المختلفة السياسية و الاقتصادية و العلمية ، و غالباً ما تكون هذه المقاومة نتيجة الجهل و الخوف على المصالح المستقرة و بطبيعة الحال تكون المقاومة قوية كلما تعرضت تلك المصالح إلى تغيير كبير .

ثانيا : العوائق الاقتصادية :

تأتي مقاومة التغير نتيجة للعوامل الاقتصادية المختلفة ، فالمجتمعات تختلف فيما بينها حسب تنوع هذه العوامل و بالتالي تختلف درجة التغير الاجتماعي .

فالتجديدات التكنولوجية المستمرة تؤدي الى التغير السريع كما هو حادث في المجتمعات الصناعية المتقدمة و كذلك فإن نشاط حركة الاختراعات العلمية المستمرة من شأنه أن يؤدي الى سرعة التغير ، و هناك متغيرات عديدة تتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة ، و بالقدرة الشرائية للمواطنين وغير ذلك ، وهي عوامل تلعب دورا مؤثرا في عملية التغير الاجتماعي ومن اهم هذه العوامل :

١. ركود حركة الاختراعات و الاكتشافات العلمية : وذلك نتيجة لانعدام روح الابتكار و التجديد وتعود الى عوامل فرعية كثيرة منها : (انخفاض المستوى العلمي و المستوى الاجتماعي بوجه عام ، و عدم وجود الحاجة الملحة الدافعة للاختراع) مع ملاحظة ان الشعور بالحاجة وحده لا يكفي للاختراع ، إذ لا بد من توفر المستوى العلمي و التكنولوجي ، فهناك مجتمعات في أمّس الحاجة الى اكتشاف ثرواتها من معادن و بترول وغير ذلك ، إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات الطبيعية وغيرها من أجل تحقيق التغير المطلوب نحو التقدم و التنمية ولهذا لا دب من تور الشروط التكنولوجية ، بالإضافة الى المناخ الثقافي الملائم ، لكي يصبح الاختراع ممكنا .

ومن البديهي أن شروط الاختراع تتطلب وجود الشخص القادر و الإمكانات اللازمة ، و البيئة الاجتماعية الملائمة ، فأي اختراع جديد لا يجد طريقة في المجتمع ، لن يؤدي الى الهدف الذي قام من أجله ، ولهذا فالذكاء لدى المخترع لا يكفي وحده ما لم يتوفر له المناخ الاجتماعي الملائم . و الدليل على ذلك أنه تسود أحيانا معتقدات مختلفة داخل المجتمع تمنع انتشار الاختراع أو الاكتشاف الجديد ، وقد بين (نمكوف) أن الاختراعات تعتمد على :

-القدرة العقلية .
-الحاجة للاختراع .
-المعرفة القائمة.

ولهذا فإن القبول الاجتماعي يعتمد على طبيعة الاختراع من حيث الملائمة و التكلفة ، وعلى مكانة المخترع و ثقافة الفرد المستقبل للاختراع ، كل ذلك له أكبر الأثر في انتشار الاختراع الذي يؤدي بدوره الى التغير الاجتماعي .

ولذلك فإن إتاحة الفرصة أمام أصحاب المواهب و رعايتهم و توجيههم يؤدي لتحقيق الاكتشافات و الاختراعات العلمية المتنوعة و أن توفير الأدوات و المواد اللازمة مع معامل مخبرية و أدوات تكنولوجية وغير ذلك ، من شأنه أن يشجع البحث العلمي مما يزيد في الاختراعات و يعمق فائدتها لدى المجمع .

إن نقص الإمكانات الاقتصادية اللازمة يحول دون تقدم الاختراعات و بالتالي إعاقة عملية الاختراعات :

٢. **التكلفة المالية :** في كثير من الحالات يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا ان ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك أي ان توفر الرغبة لا يكفي ، ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء .

إن كثيرا من الأفراد يرغبون في اقتناء الآلات الكهربائية و الوسائل المادية الحديثة ، غير أن عدم وجود القدرة المادية يمنع من تحقيق تلك الرغبات .

و يرتبط الموقف تجاه التجديد بمدى الفائدة الاقتصادية المتوقعة منه ، من ناحية عامة ، فكلما تحققت فائدة اعلى كلما كان الإقبال أعم و أشمل ،، وقد أشار (روجرز) بأن قبول التجديد (التغير) لدى الريفين يتم إذا تحققت فائدة تتجاوز ١٠ % أما دون ذلك فلا يؤخذ بالتجديد من ناحية عامة .

٣. **محدودية المصادر الاقتصادية :** بحيث يعيق ذلك عملية التغير الاجتماعي ، فالمجتمعات التي لا تتوفر فيها الثروة المعدنية الو البترولية أو الطبيعية ، لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة ، بسبب قلة التراكم الرأسمالي و انخفاض معدل الاستثمار بها.

ما سبق هو بخلاف الوضع في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، ذات الموارد الاقتصادية العالية التي تقود عملية التغير الاجتماعي و تجعله في غاية السهولة.

وقد وصف (ج.البرتيني) الاقتصاد المتخلف بثلاث خصائص :

-أنه اقتصاد تقليدي : من حيث الآلات و قلة الإنتاج .
-أنه اقتصاد تابع : بمعنى أنه يعتمد على الاستيراد من الخارج ، بسبب عدم كفاية إنتاجه .
-يتميز باقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات التي تخدم مصالحها الخاصة ، و تصدير أرباحها الى خارج البلد النامي .. الخ.

وعموما يؤدي نقص الموارد الاقتصادية الى محدودية عملية التغير الاجتماعي .

ثالثاً : العوائق الإيكولوجية :

للبيئة الطبيعية (الإيكولوجيا) تأثير واضح على المجتمعات سواء أكان إيجابيا أم سلبيا ، فالبيئة الطبيعية من مناخ و سهول و جبال و انهار و حرارة و برودة ...الخ ، تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات. فالحضارات البابلية و الآشورية و الفراعنة قامت حول المناطق الغنية ، خاصة حول ضفاف نهر النيل أو في الهلال الخصيب . فكان ليسر الحياة و غناها الأثر الكبير في إقامة الحضارات السابقة وغيرها.

وعلى العكس فقد كان شح الموارد الطبيعية دور في إعاقة عملية التغير الاجتماعي ، و بناء حضارة كبيرة ، فالعزلة الطبيعية التي تعيشها المجتمعات نتيجة لإحاطتها بالصحراء أو بمناطق جبلية وعرة المسالك ، أعاق ذلك من اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى .

فللعزلة و وعورة الطرق و الطبيعة بالإضافة الى عوامل اقتصادية و سياسية في المقام الثاني دور في اختلاف بعض المجتمعات المتجاورة في التغير الاجتماعي و الحضارة .

لكن بدأت تأثير وطأة الطبيعة على تغير بعض المجتمعات خاصة بعد ثورة المواصلات و التقدم التكنولوجي وغيره .

و تلعب العوائق الاقتصادية مع عوامل أخرى دورا في تكوين الانغلاق الطبقي ، و الى ثبات العادات و التقاليد ، و ركود حركة الاختراعات و التجديد وما الى ذلك .

و انطلاقا مما سبق تكون عملية التغير الاجتماعي بطيئة و غير واعية ، و بالمقابل فإن سهولة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى ، يؤدي الى تفاعل اجتماعي واسع ، وهذا ما يطلق عليه عملية (الانتشار الثقافي).

رابعاً : العوائق السياسية :

تعيش المجتمعات أوضاعا سياسية متباينة ، بحيث تؤثر تلك الأوضاع في عملية التغير الاجتماعي إيجابيا و سلبياً . و يمكن تقسيم العوائق السياسية الى قسمين: (عوائق سياسية داخلية و عوائق سياسية خارجية).

أولاً : العوائق السياسية الداخلية: ومنها :

١. **ضعف الأيديولوجيا التنموية** : تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة للأيديولوجيا التي تتبناها الدولة . فالأيديولوجيا غير الواضحة أو المترددة ، تنعكس على السياسة و النهج التنموي للدولة ، فخطط التنمية تصاغ في اطار أيديولوجي سياسي ، إعدادا و تطبيقا و اشرفا.

وعدم أخذ بعض السياسات بالتخطيط التنموي و الاجتماعي ، يؤدي الى بطء التغير ، وذلك لقصور ادراك بعض السياسيين لعماية التنمية أو لعدم وضوح الأيديولوجيا التنموية لديهم .

٢. **تعدد القوميات و الأقليات داخل المجتمع :** حيث أن أي تغير اجتماعي قد يتعرض مع مصالح بعض القوميات أو الأقليات في المجتمع ، مما يجعلهم يعارضون فكرة التغير ، في حين أن المجتمعات المتجانسة تكون عملية التغير فيها أفضل و أسهل ، بسبب تقبل عملية التغير الاجتماعي .

٣. **عدم الاستقرار السياسي :** بحيث يؤدي الى صرف جهود الدول الى إعادة استتباب الأمن ، و تنمية المجتمع كما أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي الى هجرة العقول المبدعة نحو الخارج ، مما يحرم بلدانهم من جهودهم أو قد تكون داخل بلدانهم لكن كقوى معطَّلة لا تسهم في تحقيق التغير الاجتماعي .

ثانياً: العوائق السياسية الخارجية : وهي في الغالب مفروضة من خارج المجتمع ومنها :

١. **السياسة الإمبريالية (الاستعمارية):** من المعلوم أن القوى الاستعمارية تحارب كل تغير إيجابي قيد يحدث في البلدان التي تستعمرها ، كما أن تلك القوى الاستعمارية تفرض سياسة تتلاءم مع وجودها ، وهي سياسات تناقض مصالح الشعوب المقهورة ، هذا فضلا عن فرض ثقافتها و حضارتها و العمل على تفرقة أبناء المجتمع و إثارة الحروب الداخلية الأمر الذي يعيق عملية التغير الاجتماعي .

٢. **الحروب الخارجية :** فالحروب الخارجية تستنزف موارد مادية هائلة يكون المجتمع في حاجة ماسة إليها من أجل إحداث التنمية . بالإضافة الى تدمير الحروب الموارد البشرية و المادية ، مما يدخل البدان المتحاربة في مشاكل اجتماعية و اقتصادية ، تشغلها عن النهوض بمستوى معيشة أفرادها ، و تقود تلك البلدان الى التخلف في نهاية الأمر .

التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي

يعتبر التغير سمه من سمات الحياة و ظاهرة طبيعية و عملية مستمرة و دائمة تحدث في جميع المجتمعات الإنسانية في كل زمان و مكان و المجتمع السعودي جزء مهم من المجتمع الدولي يؤثر فيه و يتأثر به ، وله صلات مباشرة و قوية مع العالم الخارجي فرضتها العلاقات التجارية و الاقتصادية و الإعلامية و العلمية ، وقد انفتح المجتمع السعودي على المجتمع الدولي و العالمي انفتاحاً كبيراً ، فحدثت بعض التغيرات و التطورات في حياة المجتمع سواء على صعيد العلاقات الاجتماعية أو على مستوى الأسرة أو السكن أو سلوك الأفراد و تحولهم إلى سلوك استهلاكي تفاخري و مظهري ، و يمكن أن نرصد بعض هذه التغيرات كما يأتي :

أولا : التغيرات الاجتماعية :

- **في مجال التنظيم الاجتماعي** : يرى بعض الباحثين بأن التنظيم الاجتماعي بمجتمع شبة الجزيرة كان يقوم قديماً على التنظيم القائم على النظام القبلي العشائري ، وكذلك على العادات القبلية التي تحكم أنماط السلوك الاجتماعي للأفراد ثم أصبح (بعد قيام الدولة السعودية) الولاء للدولة من قبل الأفراد ، و صارت المعايير التي تحكم العلاقات بين الأفراد تنطلق من المصلحة العامة للدولة و المجتمع في ظل الشريعة الإسلامية .

- **مجال دور المرأة في المجتمع** : طرأ على دور المرأة في المجتمع السعودي تغيرا واضحا ، فقد كان دورها قاصراً على الأعمال المنزلية و إنجاب الأطفال و تربيتهم ومع التطور الحضاري و التقدم الاقتصادي ، و نتيجة التغير في المفاهيم الثقافية تحول دور المرأة إلى الإسهام في الإنتاج و الخدمات ، و خرجت لتعمل في بعض المؤسسات التعليمية و الصحية و الاجتماعية و أحدث ذلك تغيراً في النظام الأسري .

ومن نتائج خروج المرأة إلى ميدان العمل وانشغال الأب في أداء مسؤولياته وفي أعماله التجارية وغيرها صارت الاسرة غير متماسكة اجتماعياً ، و تقلصت سلطة الأب و دخل إلى محيط الأسرة (الخدم و السائقون) الذين أصبحوا بشكل أو بآخر يؤثرون في سير الحياة اليومية – فقد بدأت بعض الأسر السعودية تستخدم هذه العمالة الوافدة بدافع الحاجة للمساعدة في تصريف شؤون الأسرة أو نوعا من الوجاهة الاجتماعية .

- **في مجال الاعمال التجارية و الصناعية و الزراعية** : فنتيجة للازدهار الاقتصادي وما طرأ على المجتمع السعودي من طفرة اقتصادية غيرت بعض المفاهيم الاجتماعية و بعض أنماط السلوك الاجتماعي اتجه الناس نحو الأعمال الاقتصادية و التجارية و الصناعية و الزراعية و شهدت المملكة ولادة العديد من المؤسسات الاقتصادية و التجارية و الصناعية و الزراعية التي أدت إلى مزيد من الحاجة إلى الأيدي الفنية العاملة و الخبراء و المهندسين و الأطباء الأمر الذي أتاح استقدام مئات الألوف من الأسر الأجنبية لتعيش بين ظهراني الأسر السعودية ولقد أوجد ذلك فرصة نادرة قد لا تحدث في أي مجتمع آخر للتفاعل بين الأسر السعودية و الأسر الأجنبية .

- **في مجال السفر و السياحة :** من التغيرات الاجتماعية ازدياد حركة السفر إلى داخل و خارج البلاد و انفتحت الأسرة السعودية على المجتمعات الغربية و الشرقية على حد سواء فاكتسبت بذلك بعض السلوكيات و العادات التي قد لا يتفق و المبادئ الإسلامية مثل حفلات أعياد الميلاد و غيرها .

ثانياً : التغيرات في مجال التعليم :

مجال التعليم الحكومي : بذلت حكومة المملكة العربية السعودية جهودا كبيرة للنهوض بقطاع التعليم ، ففي السابق لم يكن للتعليم الرسمي وجود يذكر ، علاوة على تفشي الأمية بشكل خطير يكاد لا يكون له نظير في أي مكان آخر ، ولم يكن سكان المملكة الذين حصلوا في ذلك الوقت على قسط من التعليم الرسمي الحديث يعّدون بضع مئات ، ومع بداية الأربعينيات من القرن الماضي ، بدأ الاهتمام بقطاع التعليم بإنشاء المدارس و نشرها في مختلف مناطق المملكة و مدنها و هجرها.

أما التعليم الجامعي فقد انطلقت إشارته الأولى بكلية الشريعة في مكة المكرمة ثم كلية الشريعة في الرياض ثم كلية اللغة العربية في الرياض ، وفي عام ١٩٥٧م بإنشاء جامعة الملك سعود ، ثم تزايد الاهتمام بالتعليم العالي في المملكة العربية السعودية و قفز قفزات هائلة ، بلغت ذروتها في العام ١٤٣٠هـ ، و كان من أبرز مظاهرها : زيادة عدد الجامعات و زيادة أعداد الطلاب و الطالبات .

ولا شك أن هذا التطور السريع في مجال التعليم كانت له آثار كبيرة في حياة المجتمع بعد ذلك و أدى إلى حدوث عدد من التغيرات منها :

- برزت على السطح ظاهرة الهجرة إلى المدن ، فانسحبت نسبة كبيرة من العاملين في قطاعات الزراعة و الرعي إلى العمل الوظيفي و الإداري والمهني في المدن و المصانع الكبرى .

- أحدث التعليم تغيراً ملحوظاً في أوضاع المرأة سواء في نظر المجتمع أو في نظرتها لنفسها ، فأصبحت المرأة بعد التعليم قوة عصرية و قوة اقتصادية عن طريق نزولها إلى ميدان العمل و تزايد قدرتها على الإسهام في ميزانية الأسرة .

- كما أن التعليم قد أفاد المجتمع السعودي من ناحية قدرته على التعامل المباشر مع مستحدثات العصر في مجالات العمل و الإنتاج و التقنية .

ثالثاً : التغيرات الاقتصادية بعد اكتشاف البـترول :

مع اكتشاف البترول في المملكة العربية السعودية و إنتاجه اقتصادياً بكميات كبيرة أمكن التمييز بين مرحلتين من مراحل التطور في المملكة العربية السعودية ؛ مرحلة ما قبل البترول و مرحلة ما بعد البترول ، لقد كان لاكتشاف البترول و إنتاجه اقتصادياً آثار مهمة جداً سواء اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً ، و يمكننا القول دون مبالغة : إن التعليم و ظهور البترول كانا وراء هذه الانطلاقة التنموية الكبيرة في أرجاء المملكة العربية السعودية ، لقد كانت التنمية الاقتصادية و الاجتماعية هما الركيزة التي اعتمدت عليها حكومات المملكة المتتابعة منذ ظهور الدولة السعودية على يد مؤسسها الأول الملك عبد العزيز يرحمه الله إلى وقتنا الحاضر .

لقد تطور اقتصاد المملكة من مجرد اقتصاد يعتمد في نسبة كبيرة جداً من موارده على بعض الرسوم و المنتجات الداخلية إلى اقتصاد بترولي قوي قادر على منح التنمية الاقتصادية دفعة قوية تعمل على التقدم في جميع المجالات من خلال خطط علمية للتنمية ، و الواقع أن عائد البترول كان أساس التنمية في المملكة العربية السعودية ، بل إن ميزانيات خطط التنمية التي كانت تعتمدها الحكومة السعودية خلال المراحل السابقة كانت تتناسب طردياً مع عوائد البترول خلال مراحل الخطط .

بعض الجوانب السلبية للثروة البترولية :

هجرة الأيدي العاملة و السكان من الريف إلى المدينة ، و زيادة الازدحام في المدن ، و ارتفاع الاستهلاك الترفي (التفاخري) و زيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج ، و بروز ظاهرة العمالة الوافدة ، بما قد يكون لها من آثار جانبية قد تضر بمستقبل البلاد لو لم تتدارك بتوفير عمالة وطنية مدربة و الاعتماد على أبناء البلاد الموجودين بها بصفة دائمة.

بعض الجوانب الإيجابية للثروة البترولية :

- زيادة الأهمية النسبية إلى منطقة الخليج مما جعلها منطقة مهمة في نظر عدد من دول العالم الذي يعتمد في اقتصاده على البترول .
- زيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع و دعم الاستقرار الاجتماعي في مواجهة التغيرات الاجتماعية السريعة .
- عوائد البترول مكّنت الحكومة السعودية من الانطلاق بسرعة و بقوة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، و توسيع القاعدة الإنتاجية عن طريق تحويل الاقتصاد من معتمد على البترول فقط إلى معتمد على موارد أخرى .

رابعاً: البناء المهني و الحراك الاجتماعي :

- تغيرت التركيبة المهنية بشكل جذري لأبناء البلاد .
- إتاحة الفرصة لكثير من أبناء البلاد من التقدم في السلم الوظيفي نحو المراكز العليا .
- تغير نمط الإنتاج الزراعي .
- ظهرت فئات و شرائح اجتماعية جديدة في المجتمع .
- تغيرات في شبكة العلاقات الاجتماعية و ظهور بعض القيم و المفاهيم الجديدة و اندثرت بعض العادات و القيم التقليدية

خامساً : تغير النظام القرابي :

- أصبحت كثير من وظائف القبيلة أو العشيرة جزء من مهام الدولة.
- تقلصت دائرة النظام القرابي .

- تقلص شكل الأسرة الممتدة البسيطة و برزت الأسر الزواجية .
- انتشرت ظاهرة الزواج بين السكان من مختلف مناطق المملكة .

سادسا : النسق الترويحي :

-يقضي الشباب السعودي أوقات الفراغ في لعب كرة القدم و مشاهدة التلفاز والرحلات البرية .
-أما الفتاة السعودية تنتهج سياسة تضييع الوقت باستخدام الهاتف أو مشاهدة التلفاز أو للخروج للأسواق بشكل متكرر بدون حاجة .
-أما المسنون فإنهم يعانون من الفراغ ، و أنه يوجد مكان واحد بالمملكة للترويح عن المسنين هو مركز الأمير سلمان الاجتماعي بمدينة الرياض .

مراجعة

- تعريف التغير الاجتماعي
- صفات التغير الاجتماعي و مجالاته
- مصادر التغير الاجتماعي و آلياته
- مصطلحات التغير الاجتماعي (التقدم ، التطور ، النمو ، التنمية الاجتماعية)

- الدراسة الاجتماعية للتغير الاجتماعي .
- صعوبة دراسة التغير الاجتماعي (طبيعة الظاهرة الاجتماعية ، موقف الباحثة منها)
- تفسير عملية التغير الاجتماعي

- التغير بين المجتمع الريفي و الحضري .
- التغير الاجتماعي و التغير الثقافي .
- التغير الاجتماعي قديما و حديثا .

✓ نظريات التغير الاجتماعي :

١. نظريات التقدم الاجتماعي (جان جاك روسو ، كوندرسيه ، أوجست كونت)
٢. نظرية الدورة الاجتماعية (ابن خلدون ، فيكو) .
٣. نظرية التطور الاجتماعي (هربرت سبنسر).

✓ النظريات العاملية :

١. نظرية العامل التكنولوجي .
٢. نظرية العامل الديموغرافي .
٣. نظرية العامل الأيكولوجي .
٤. نظرية العامل الاقتصادي .
٥. نظرية العامل الثقافي . - نظرية الانتشار الثقافي - نظرية الارتباط الثقافي - نظرية الصراع الثقافي

✓ النظريات المعاصرة في التغير الاجتماعي :

١. النظرية الوظيفية و التغير الاجتماعي .
٢. النظريات التحديثية في التغير الاجتماعي .

✓ معوقات التغير الاجتماعي :

١. العوائق الاجتماعية .
٢. العوائق الاقتصادية .
٣. العوائق الأيكولوجية .
٤. العوائق السياسية.

✓ مظاهر التغير على المجتمع السعودي :

١. التغيرات الاجتماعية .
٢. التغيرات في مجال التعليم .
٣. التغيرات الاقتصادية بعد اكتشاف البترول .
٤. البناء المهني و الحراك الاجتماعي .
٥. النظام القرابي .

دعواااتكم .. ابتهالينو

IbtiHAlinO